

نماذج من التجاوزات الأجنبية في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر

تركي عجلان الحارثي

أستاذ مساعد ، قسم التاريخ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،
جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، المملكة العربية السعودية

المستخلص : في هذا البحث محاولة للتعرف على التجاوزات الأجنبية وخلفيتها في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر . تلك الخلفية يمكن إعادتها إلى المعاهدات التي أبرمت بين المغرب الأقصى وبعض الدول الأوروبية في القرنين السابع والثامن عشر الميلاديين ، والتي من خلالها ضمن للأجانب الكثير من الحقوق الأمنية والاقتصادية والدينية ، ولكن نتيجة للتنافس الدولي والمد الاستعماري والضغط العسكري أخذت بعض الدول الأوروبية في فرض معاهدات على المغرب ، استطاعت من خلالها الحصول على امتيازات اقتصادية وقانونية وقضائية ، تلك الامتيازات كانت بداية لعهد جديد من التغلغل الأجنبي في المغرب الأقصى حيث أخذ دبلوماسيو ورعايا الدول الأجنبية في التفاوض على القانون المغربي وعلى الحكومة المغربية بل على الإنسان المغربي ، وتمثل ذلك التفاوض في ممارسات غير قانونية أو « تجاوزات » شملت النواحي السياسية والأمنية والقانونية والقضائية والدينية والاجتماعية والاقتصادية .

وبالطبع كانت هناك عوامل أذكت جذوة تلك التجاوزات ألا وهي التنافس بين رعايا الدول الأجنبية داخل المغرب وتحميل نصوص المعاهدات أكثر مما تحمل ، والسعي من قبل الأجانب وراء مصالحهم دون النظر إلى أي اعتبار آخر . وبالتأكيد كان لتلك التعديلات أثرها الواضح والخطير على زلزلة أركان المجتمع المغربي وتقويض قواعده حيث أصبح ضعيفا إلى درجة جعلته يقع فريسة تحت الحماية الفرنسية .

وضعية الأجانب القانونية قبيل النصف الثاني من القرن التاسع عشر

نظمت المعاهدات التي عقدت بين المغرب الأقصى وبين بعض الدول الأوروبية خلال القرن الثامن عشر الميلادي العلاقات بين الطرفين وركزت على كثير من الحقوق التي أعطيت للأوروبيين^(١)، ومع مرور الوقت أخذت بعض الدول الأوروبية في المطالبة بامتيازات لرعاياها، والسبب في ذلك هو الضعف الذي اعترى المغرب والعالم الإسلامي ككل وازدياد مصالح تلك الدول بل واشتداد المنافسة بينهما لتحقيق مكاسب على حساب الأخرى. لذلك نجد أن كل دولة تعقد معاهدة تحاول أن تؤكد على الشرط الذي يقضي « بمعاملة رعاياها معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً ». ومن أهم هذه الدول ما يمكن تسميتها « بالدول الأكثر مصلحة في المغرب » وهي كل من فرنسا وبريطانيا وأسبانيا. تلك الدول قامت بعقد معاهدات مع المغرب خلال القرن التاسع عشر والتي كانت مشابهة في توفير الحقوق، للمعاهدات التي عقدت في القرن الثامن عشر ولكنها اختلفت عنها بأنها اشتملت على امتيازات تم الحصول عليها نتيجة لضغوط عسكرية وسياسية^(٢).

وقبل معرفة تلك الامتيازات لابد من التعرف على الحقوق التي ضمنتها المعاهدات المبرمة بين المغرب وبعض الدول الأوروبية في منتصف القرن التاسع عشر. فلقد كان من بين تلك الحقوق حق الأمان على النفس والمال، فعلى سبيل المثال نجد أن الشرط الخامس من المعاهدة المغربية الانجليزية السابقة الذكر تؤكد على ذلك الحق حيث ورد فيه « .. أن الساكنين بإيالة سيدنا أو التاجرين (هكذا) بها من إيالة الإنجليز لهم الأمن التام على أنفسهم وأموالهم .. »^(٣). ومن الحقوق التي أعطيت للإنجليز في تلك المعاهدة حق التنقل والإقامة في أي مكان يختارونه وورد ذلك في النص التالي « ... أن لرغبة الإنجليز (الإنجليز) أن يسافروا أو يسكنوا حيث شاءوا من إيالة سيدنا ... »^(٤) ولم يهمل الإنجليز مصالحهم التجارية والتي تعتبر بيت القصيد، حيث أكدوا عليها في إحدى شروط المعاهدة والتي أشارت إلى ذلك بالآتي « ولتجار الإنجليز الاتيان والسكنى والبيع والشراء في جميع مراسي سيدنا أيده الله دون أمد محدود في كل محل يكون به غيرهم من الأجناس ولهم الكراء والاجراء وأعمال الديار .. ولهم البيع والشراء مع من شاءوا في أنواع التجارة إلا ما هو مذكور في الشرط الثاني ... »^(٥).

ومن الحقوق التي ضمنتها تلك المعاهدات حق ممارسات الشعائر الدينية وهذا ما ورد في المعاهدة الأسبانية التي أشارت إلى ذلك بالنص التالي : « ... رعية سلطانه أصبانية (أسبانيا) لا يقدر أحد يمنعهم من صلاتهم في ديارهم (دورهم) جوامعهم في شأن دينهم في أي موضع يكون بها (يكونوا به) ويكون لهم في المحل الذي يكون (يكونوا) به موضعاً لمقابرهم ولا يتعرض لهم أحد من حكام رعية سلطان مراکش في ترتيب دفن موتاهم ذهاباً وإياباً ... »^(٦) وإلى جانب حفظ

حقوق الأجانب الدينية شددت المعاهدات على حرمة مساكن الأجانب بالمغرب الأقصى وهذا ما أشير إليه في المعاهدة المغربية الإنجليزية السابقة الذكر وذلك بالنص التالي « ... وديارهم (دورهم) » ومخازنهم محترمة ولا تفتيش كرها في ديار (دور) رعيتهم وكنائس تجارهم وكتابهم (وكتابهم) إلا بموافقة القونصو (القنصل) أو نوابه ... »^(٧) .

أما الامتيازات التي ضمتها المعاهدات المبرمة في القرن التاسع عشر ، فتركزت في الخدمات القنصلية والقضائية والمالية . ضمن الامتيازات القنصلية التي حصل عليها الأسبان في معاهدة ١٨٦١م على سبيل المثال ماورد في الشرط الثالث والذي ضمن للقناصل ونوابهم استخدام مترجمين أو حراس أو خدام أو غيرهم من المغاربة مع استثناء الآخرين من الجزية أو الغرامة أو غيرها . وورد ذلك في النص التالي « .. والنائب المفوض وهو قونصو (قنصل) العام يقدر يجعل الترجمان عنه والخدام من المسلمين أو غيرهم ولا يلزم الترجمان عنه والخدام له شيئا من الجزية والغرامة ولا ما يشبه ذلك وأما القونصوات الذين هم خلاف النائب المذكور والمستقرين بالمراسي لهم أن يختاروا ترجمانا واحدا أو بوابا واحدا واثنين متعلمين من المسلمين أو من غيرهم ولا تلزمهم الجزية أو الغرامة أو ما يشبه ذلك وإذا جعل النائب المذكور خليفة في خدمة قونصوات بمراسي سلطان مراکش من رعية السلطان يكون هو وعياله الساكنين بداره موقرين ومحترمين ولا تلزمهم جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك ولا يكون له أحد تحت حمايته من رعية هذه الإيالة إلا عياله فقط ... »^(٨) .

ومن الامتيازات القضائية التي أعطيت للأجانب ما أعطى للإنجليز بالذات وذلك في معاهدة ١٨٥٦م حيث ركز أحد بنودها على ما عرف بقاعدة اتباع المدعي للمدعى عليه . وورد ذلك في النص التالي « .. أن الدعاوي التي تكون بين رعية سيدنا وبين رعية الإنجليز يفصل فيها ، فإن كان المشتكي من رعية الإنجليز والمشتكي من رعية سيدنا فالمشتكي الإنجليز يرفع شكواه لعامل البلد أو قاضيه بواسطة القونصو أو نوابه ولهم الحضور في محل الحكم على الدعاوي وإن كان المشتكي من رعية سيدنا والمشتكي به من رعية الإنجليز فيرفع المشتكي شكواه لمحل الحكم والفصل للقونصو أو نوابه بواسطة عامل البلد أو قاضيه ولهما أو لمن ناب عنهما الحضور وقت فصل الدعوى ... »^(٩) .

وإلى جانب هذا الامتياز الخطير نجد أن القنصل له الحق في أن يقضي بين المتنازعين من مواطنيه ولا يحق للحكومة المغربية أن تتدخل في ذلك بأي حال من الأحوال . وأشير إلى ذلك في المعاهدة الإنجليزية المغربية بالنص التالي : « ... أن ما يحدث بين رعية الإنجليز بإيالة سيدنا من الدعاوي وكيف ما كانت إنما يحكم فيها القونصو أو نوابه ولا يدخل فيها قاضي ولا قايد ولا غيرهما ... »^(١٠) .

أما المنازعة بين الأجانب فأیضا يفصل فيها عن طريق قاعدة المدعي يتبع المدعى عليه ، وبذلك

يكون القناصل الأجانب هم المختصون في القضايا التي تنشأ بين أفراد رعاياهم . وظهر ذلك الامتياز في المعاهدات المبرمة خلال القرن التاسع عشر ومن بين تلك المعاهدات المعاهدة الإنجليزية المغربية والتي أشارت إلى ذلك بالنص التالي « ... إذا كانت دعوى كبيرة أو صغيرة بين أحد رعية الإنجليز وبين أحد من رعية جنس من الأجناس غير المسلمين فلا يدخل فيها ولاه سيدنا والقونصوات هم الذين يتولون فصلها ... »^(١١) .

ونتيجة لإعطاء القناصل الأجانب ونوابهم الحق في الفصل في القضايا التي يكون أحد رعاياهم طرفا فيها ، فلقد أخذ هؤلاء في تطبيق قوانين بلادهم على الجميع بدون استثناء حتى على المغاربة أنفسهم^(١٢) .

أما الامتيازات المالية ، فلقد ساوت المعاهدات التي بين المغرب وكل من انكلترا وأسبانيا في منتصف القرن التاسع عشر رعايا تلك الدول بالمغاربة في الضرائب والاعشار التي تؤخذ على التجارة ، بل أنها خصتهم بامتيازات ومنها على سبيل المثال عدم دفع ضريبة الأبواب داخل المغرب وإنما دفع فقط ضريبة العشر . ولقد أشارت المعاهدة الإنجليزية المغربية إلى ذلك بالنص التالي : « ... جميع أنواع المتاجر التي يرد بها تجار الإنجليز لا يلزمهم في أعشارها أكثر مما يعطي غيرهم من تجار المسلمين والأجناس غيرهم .. السلع التي ترد على يد التجار منهم لا يؤدوا عنها أكثر من عشرة في المائة على تقويمها بالمال ... »^(١٣) .

وعلى أن الأجانب تمتعوا بحقوق كثيرة ومنحوا امتيازات لم يكونوا يحلمون بها لولا الضعف الذي انتاب العالم الإسلامي عامة والمغرب العربي خاصة ، إلا أنها لم تكن مقنعة لهم خاصة عندما ازداد التنافس بين قناصل الدول الأجنبية في سبيل المحافظة على مصالح بلدانهم . ونتيجة لازدياد التنافس أخذ الكثير من دبلوماسي الدول الأجنبية يفسرون بنود المعاهدات لصالحهم ولصالح رعاياهم . بل وتطور الأمر إلى خرق القوانين المغربية فيما يمكن أن نطلق عليه تجاوزات . تلك التجاوزات مورست على المغرب حكومة وشعبا وشملت النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية والقضائية والقانونية ، بل تعدت ذلك إلى النواحي الدينية والاجتماعية وكانت كفيلة بإحداث خلل في ذلك المجتمع أدى إلى زعزعة أركانه وفقدان دولته هويتها داخليا وخارجيا كما سنرى في الصفحات القادمة .

التجاوزات السياسية والأمنية

بدأت التجاوزات السياسية من الأجانب بعدم احترام القناصل للمعاهدات التي نظمت العلاقة بين المغرب وبين الدول الغربية . فلقد أخذ أولئك القناصل ونوابهم في تفسير بنود المعاهدات لصالحهم . فعلى سبيل المثال نجد أن القنصل الإنجليزي بعد معاهدة ١٨٥٦م أخذ في استغلال الشرط

الذي أعطى القناصل الشرعية في استخدام عدد من المغاربة للخدمة في القنصليات الأجنبية في طنجة ، فأخذ في منح الحماية* حسب ما تمليه مصلحته ومصلحة بلده . ولم يكن القنصل الإنجليزي الوحيد الذي فسر ذلك الشرط لصالحه ، بل أخذ القناصل الأجانب في المغرب يحذون حذو القنصل الإنجليزي خاصة وأن الدول الغربية التي أبرمت معاهدات مع المغرب تساوت في الامتيازات من خلال الشرط الذي لا يكاد يخلو من المعاهدات التي عقدت مع المغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والذي يركز على معاملة الدولة المبرمة للمعاهدة معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً^(١٤) .

وإضافة إلى تفسير المعاهدات من قبل القناصل الأجانب ، أخذ نوابهم في خرق المعاهدات وذلك بمنح الحماية للكثير من المغاربة خاصة وأن بعض النواب الذين من أصل مغربي وجدوها فرصة لمنح أقاربهم الحماية كي يفلتوا من كثير من الالتزامات المالية والقضائية . ليس هذا فقط بل إن أولئك النواب أو العاملين في القنصليات لا تدفع لهم رواتب مجزية من القناصل الأجانب لذلك عادة ما يلجئون إلى بيع الحماية كي يحصلوا منها على مردود مالي^(١٥) . وللمثال على ذلك ما قام به المترجم العامل بالقنصلية البرتغالية في مزرغان (الجديدة) والذي باع أكثر من ثلاثمائة شهادة حماية إلى المغاربة بهدف الحصول على عوائد مالية^(١٦) .

وتطور الأمر إلى أن أخذ التجار الأجانب يقومون إلى جانب الاشتغال بالتجارة ببيع الحماية ، خاصة وأنها تجارة لا يحتاج لها إلى رأس مال ، بل ووصل الأمر إلى أن الكثير من التجار الأجانب عمدوا إلى فتح متاجر وهمية في بعض مدن المغرب كان الغرض من وجودها هو بيع الحماية ، وبالطبع استطاع التجار الأجانب أن يحققوا منها أرباحاً طائلة بدون مشقة أو عناء ، خاصة وأن أسعار تلك الحماية لم تكن محددة وإنما تعتمد في المقام الأول على جشع البائع واستعداد المشتري^(١٧) .

ولم تقتصر التجاوزات السياسية على منح الحماية للكثير من سكان المغرب ، بل أخذ الأجانب في التماذي في ممارساتهم التعسفية ضد المغاربة حتى وصل الأمر إلى أن بعض المستوطنين أصبحوا يتحدون السلطات المغربية ويوجهون الإهانة إلى بعض أفرادها ، ومن بين تلك الإهانات ما قام به أحد الأسبان والذي اعتدى على أحد الجنود المغاربة بالضرب في ثغر العرائش ، وورد ذلك في النص التالي « ... نعلمك بأن واحد من عسكري ثغر العرائش كان يشتري الخوت ونصراي اصبينولي (أسباني) دمره فقال له العسكري كيف تدمرني وأنا واقف نشترى الخوت فلطمه النصراي لطمه لوجهه وشهد عليه العسكري المسلمين والنصارى واليهود ، وهو لم يترك يده عليه بشهادة الناس جميعا ، وهرب منه العسكري إلى الفندق والنصراي تابعه ، وحين تبعه النصراي لقيه واحد آخر من العسكر فقال العسكري هارب منك وأنت تابعه ، هذا عيب عليك فلطمه أيضا لوجهه لطمه شديدة

بطرشه* فحمل العسكري على النصراني وهو لم يجد صبرا ، فلطمه العسكري كيف لطمه النصراني ، وهذا ما صار بين العسكر والرومي ، فقدم النصراني إلى قنصل الصبنيول واشتكى على العامل وأرسل إلى العسكرية وعاقبهم عقوبة شديدة ... «(١٨) .

هذا المثال ليس الوحيد من نوعه من الممارسات الأجنبية ضد الرعايا المغاربة بل إن هناك أمثلة كثيرة ، فلقد قام أحد الأسبان والمدعو ديك كراكش Dick Craques بمدينة مراكش بالتعدي على الناس ظلما وعدوانا . ووردت تلك التعديات في خطاب موجه من السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى نائبه محمد بركاش يطلب منه الاحتجاج لدى القنصل الأسباني في طنجة ضد ممارسات ديك كراكش والذي يجب أن يوقف عن ممارسته التعسفية ضد الناس وذلك بقوله « ... فلقد أخبر عامل مراكش أن نصرانيا اصبنولي بملاحها اسمه ديك كراكش أبدأ وأعاد في الجسارة والتعدي على الناس ... فرفعت به الشكوى للعامل مرارا ونهاه عن ظلمه فلم ينته على تمرده وتعديه ومن جملة ما فعل أن اليهودي صاحب الدار التي هو ساكن بها تكلم معه في إخراج خنزيرين ربطتهما بها وحفرها ، فترامى عليه وأوجعه ضربا وفدع له يده حسبما تقف عليه بالرسم الذي يصلك بخط اليهود (ي) مع مقولة متضمنة لشكواه ... «(١٩) .

لم تقتصر التجاوزات الأجنبية على عامة الناس في المغرب ، بل امتدت لتشمل الخاصة وبالتحديد الولاة ، بل وتجاوز الأمر إلى أن بعض الأجانب أخذ في سب الإسلام وشتم الحكومة المغربية . فعلى سبيل المثال قام أحد التجار الإنجليز والمدعو مطيوس (ماثيوز) بذلك على مرأى ومسمع من الناس بثغر الرباط بعد تناوله بالضرب على أحد المغاربة . وهذا ما ورد في الخطاب التالي « ... وبعد فإن مطيوس الإنجليزي الذي يتسوق كمنطردة البقر لجنس الإنجليز بلغ الغاية في السفه والجسارة على المسلمين وعلى جانب المخزن عمال وغيرهم ، ومن جملة أفعاله الشنيعة وقبائحه البشعة ما كتب به خدينا الحاج محمد بن سعيد السلاوي ، وذلك أن مطيوس المذكور ركب يوما من الرباط لسلا في فلك كبير ، ومعه فرسان وصاحبه ، ولما وصل بسلا ترك المحل الذي يسع نزوله وهو الذي فيه الفلايك الكبار ، وقصد المحل الضيق المجتمع به الفلايك الصغار لينزل به ، وقبل وصوله له صار يبرق ويرعد ، ويقول ما يفهم ومالا يفهم ، فنحى أبواب الفلايك فلايكهم ، غير رجل ثقیل السمع لم يسمع كلامه ... فجعل مطيوس يسبه فرد عليه الجواب بالسب فأخذ مطيوس غانجوا* كان معه في الفلك وصار يضربه به وما حال بينه وبينه إلا بعض الفلايكه ثم نزل مطيوس البر وأطلق لسانه بسب المسلمين والدين والمخزن عمال وغيرهم وعمر مكحلته وتهدد بها المسلم الذي أجابه بالسب ... «(٢٠) .

لقد تعددت التجاوزات السياسية وتلونت بألوان مختلفة ، فلقد كان هناك بعض الإدعاءات الباطلة على الرعايا المغاربة من قبل الأجانب كالمطالبة بدفع ديون وهمية وبالطبع لا تدفع لهم تلك

الديون لذلك عادة ما يلجأ أولئك الأجانب بمطالبة الحكومة المغربية بدفع تعويضات لهم . إضافة إلى ذلك أخذ بعض القناصل في تسلطهم ومحاولاتهم المتكررة للتدخل في الشؤون المغربية بحجة حماية مصالح رعاياهم ومحميهم ، بل بلغ الأمر بهم إلى استخدام سياسة التهديد والوعيد إذا لم تُلبَّ مطالبهم . وللمثال على ذلك ما يمكن الإشارة إلى ما قام به القنصل الإيطالي ستيفانو سكوفاسو Stefano Scofaso والذي طالب محمد بركاش بدفع مبلغ يتراوح ما بين ٢٤٥ إلى ٢٥٠ ألف فرنك نظير ١١١ قضية معظمها قضايا وهمية . ولم يكتف سكوفاسو بذلك بل هدد باستجلاب أسطول بلاده ، مما جعل الحكومة المغربية تحسب لذلك ألف حساب خاصة وأن سياسة المغرب كانت تقضي بعدم الاحتكاك مع الأوروبيين من أجل أمور تافهة . ونتيجة لذلك قام بركاش بتهدئة الوضع حيث نجح في إثناء القنصل الإيطالي عن عزمه وقدم له بعض الوعود بتسديد الديون^(٢١) .

أما عن التجاوزات الأمنية فلقد أعطى الأجانب حق الحرمة والتوقير لمساكنهم ولا ضير في ذلك ، ولكن أضيفت تكملة لهذا الشرط وهي أنه لا يجوز تفتيش منازلهم ومتاجرهم إلا بعد الحصول على إذن من القنصل التابع له المراد تفتيشه . وفي الواقع فإن هذا الشرط استخدم أسوأ استخدام ، حيث أخذ الأجانب في استخدام منازلهم كأوكار يأوون فيها الفارين من القانون . وللمثال على ذلك يمكن أن نستشهد بما قام به نائب القنصل الأسباني في الجديدة عندما أجاز أحد المغاربة في منزله والذي كان مطاردًا من العدالة المغربية . ولم تستطع السلطات المغربية القبض عليه ، ونتيجة لذلك قام عامل الجديدة أحمد بن الطاهر في استشارة نائب السلطان في طنجة محمد بركاش وطلب من الأخير أن يصل إلى وعد من القنصل الأسباني بعدم السماح لنائبه في الجديدة بإيواء الفارين من القانون . وبالفعل قام نائب السلطان بالتحدث مع قنصل الأسبان وأجاب عامل الجديدة بقوله « .. أعلم حفظك الله أننا أنهينا القضية كلها للنائب هنا ، فأجاب أن كل من أضام وفر وزاك* تحت سنجق الصبنيول يجب علينا الوقوف معه حتى نتصف له حقه لأجل فراره إلينا ... وإذا خرج من داره (أي دار نائب القنصل) فلا تجافيه*» مما صدر منه من الزوك لأنه ليس يخاف عنك رتبة من استجار عنده ... »^(٢٢) .

ومن الأمثلة أيضا على إيواء الفارين من القانون ما قام به نائب قنصل الولايات المتحدة جون كوب John Cobb في الدار البيضاء والذي قام ببيع شهادات الحماية لعدد من المغاربة ، وكان من بينهم مجرما قتل خمسة أشخاص وبحصوله على تلك الحماية أصبح من المتعذر على السلطات المغربية القبض عليه إلا بعد موافقة القنصل أو نائبه . ويبدو أن نائب القنصل كان متواطئ مع ذلك المجرم الذي استطاع أن يفلت من القضاء المغربي^(٢٣) . وفيما لو حدث وأن حوكم فسوف يحاكم من قبل الدولة الحامية له استنادا إلى المعاهدات المبرمة بين المغرب وبعض الدول الأوروبية والمشار إليها سابقا .

لم تكن التجاوزات الأمنية تقتصر على إيواء الفارين من القانون ، بل تعدت ذلك إلى تهريب

الأسلحة إلى المغرب ، وبالطبع كان الأجانب يقومون بتخزينها في منازلهم والسلطات المغربية غير قادرة على تفتيش منازلهم إلا بعد أخذ الإذن من قناصلهم في طنجة . وللمثال على تهريب التجار للأسلحة ، ما قام به أحد التجار الأمريكيين والمدعو كوب (Cobb) وورد ذلك في الرسالة التي وجهها السلطان الحسن بن محمد إلى محمد الطريس حيث قال فيها « ... وبعد فقد بلغ لشريف علمنا أن التاجر كوب المراكبي أدخل من المرسى احتلاساً ماكينات القربوس* وصار يخدم بها قربوس المكاحل ذات عمار ١٦ ويبيعها لأهل البادية ... »^(٢٤) . إن تلك الممارسات من التجار الأجانب خلقت للمغرب مشاكل داخلية أدت إلى زعزعة الأمن وعدم استقراره ، خاصة وأن أولئك المهربين ساعدوا بقصد أو بغير قصد القبائل المتمردة ضد المخزن بل أنهم يبيعهم للأسلحة شجعوا قبائل أخرى بإعلان تمردها وامتناعها عن دفع الضريبة التي كانت تمثل أهمية كبيرة لخزينة الدولة المغربية^(٢٥) .

إن التجاوزات الأمنية كتهريب الأسلحة وبيعها على أهالي المغرب الأقصى لم تقتصر على التجار ، بل تعدت ذلك إلى القناصل ونوابهم . فعلى سبيل المثال قام القنصل الأمريكي فليكس ماثيوز Felix Mathews باستجلاب بعض البنادق وأدخلها عنوة بدون السماح من السلطات المغربية . ويبدو أن نائب السلطان في طنجة كان لا يستطيع إيقاف تلك التجاوزات ، لذلك اضطر إلى إرسال خطاب إلى الوزير الأعظم محمد غريط يخبره بتلك الحادثة ويطلب منه بعض التوجيهات التي يمكن اتخاذها حيال تلك الحوادث . وبالفعل قام الوزير الأعظم بالرد على خطاب الطريس وذلك بقوله « .. وعلمنا ما ذكرته من أن حملة اقتيائاته (أي القنصل الأمريكي) الجديدة أنه ورد له صندوقان من المكاحل وظهر إلى المرسى فممنعهما الأمانة عليه ... (وذهب) بنفسه للمرسى وأخرجهما منها كرها واطلعت بذلك شريف علم مولانا وصار على بال ... »^(٢٦) .

ومن الأمثلة على التجاوزات الأمنية التي كانت تمارس في المغرب الأقصى من الأجانب ، التهريب واللصوصية والتي عادة ما يمارسها الأسبان والذين كانوا متعاونين مع بعض اللصوص والفساد المغاربة . فعلى سبيل المثال ، قام أحد الأسبان بالتعاون مع بعض الفسّاد الذين يحترفون اللصوصية ، حيث يقومون بسرقة الناس وهو بدوره يهرب السلع المسروقة . وورد ذلك في إحدى الرسائل المتبادلة بين عمال المخزن حيث ذكر فيها « ... وبعد فالاعلام لمجادتك أن نصرانيا أصبينول اسمه خوان كان يخدم بكروصه* في المرسى وكثيراً ما يقع به التشكي في كنطر بنض** ويعي القنص الذي يكون هناك مكابرة وعناداً ولم تجر الأقدار بأخذه بحجة بالغة ولما بارت حيله وانقطع من المعاش بها أمله ، اشترى غلة جنان قرب البلد واتخذة فنضة*** واجتمع عليه من لا خلاق له ... ثم تفاقم الأمر عنده وجعل أهل الزيف ينهون الحب والعتب والبقر والغنم ويشترى ذلك منهم ويسقه كنطر بنض... فتصدينا للقبض على الفعال بالجد ليلاً ونهاراً فأخذهم الله بغيرهم ... »^(٢٧) .

ومن سياق الرسالة يتضح أن السلطات المغربية كانت تحاول جاهدة إيقاف تلك الممارسات ،

ولكن يبدو أن الأجانب كانوا يتمتعون بامتيازات ومكاسب استطاعوا الحصول عليها ، ومن ثم جعلتهم يتجادون في تجاوزاتهم دون إعطاء أي اعتبار للبلاد أو لقوانينها .

التجاوزات القضائية والقانونية

من خلال المعاهدات المبرمة بين المغرب الأقصى وبعض الدول الأوروبية ، استطاع الأجانب الحصول على امتيازات قانونية خولت للقناصل أو نوابهم الحكم في معظم القضايا التي يكون الرعايا الأجانب طرفا فيها^(٢٨) . ونتيجة لذلك أخذ أولئك القناصل ونوابهم يطبقون قوانين بلادهم ليس فقط على رعاياهم بل على الرعايا المغاربة ، وخاصة إذا كان أحد المغاربة يريد الحصول على حقوقه فيجب أن يعرض قضيته على القنصل الأجنبي كي يحصل عليها . وبالطبع زاد تظلم المغاربة من الممارسات التعسفية التي يقوم بها الأجانب في المغرب الأقصى خاصة وأن هؤلاء يعلمون مسبقا بأن الفصل في القضايا سوف يكون على أيدي قناصلهم الذين وضعوا في المغرب للدفاع عن قضايا رعاياهم وليس لإنصاف الرعايا المغاربة . ومن الأمثلة على ذلك ما قام به أحد الفرنسيين في مدينة مكناس حيث انهال على محتسب فاس بالسب والإهانة على وجوه الأشهاد ، ولم يستطع المحتسب أن يرد عليه خوفا من تطور القضية إلى مالا يحمد عقباه . وعندما رفعت القضية إلى القنصل الفرنسي في طنجة ليحكم فيها ويؤدب ذلك المتسلط على عمال المخزن قام بإهمالها ولم يعطها أي اهتمام ، مع العلم أن السلطان الحسن شدد على إنصاف ذلك المحتسب لكي لا تتكرر تلك الأعمال المهينة تجاه عماله^(٢٩) .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أخذ القناصل ونوابهم بل ورعاياهم في تجاوزاتهم المشينة ضد المغرب وشعبه . ومن هذه التجاوزات ما كان يقوم به التجار الأجانب من محاولات لشراء ذمم الناس نظير إعطائهم الحماية .

وفي الواقع إن الكثير من المغاربة أخذوا في البحث عن تلك الحماية بأي ثمن وبأية وسيلة بل ووصل الأمر ببعض الناس في عدم ممانعته بالإدلاء بالشهادة زورا كي يتحصل على ورقة الحماية ، ولقد أدركت الحكومة المغربية خطر تلك التصرفات التي تركت آثارها واضحة على ضياع حقوق الناس . ليس هذا فقط بل أن الساعين وراء تلك الحماية أصبح ولاؤهم للدول الأجنبية الحامية لهم ، لذلك حاولت الحكومة المغربية جاهدة الحد من ذلك واستنكاره . وهذا ما فعله والي الدار البيضاء ، على سبيل المثال ، الذي أرسل إلى نائب السلطان محمد بركاش طالبا منه الاحتجاج عند قناصل الدول الأجنبية فيما يصدر من رعاياهم من ممارساتهم غير القانونية^(٣٠) .

لم يتوقف الأمر عند محاولات التجار الأجانب بالمساومة على بيع شهادات الحماية ، بل أخذ بعض القناصل ونوابهم يتدخلون في شؤون القضاء المغربي ويستخدمون نفوذهم في سبيل الوصول

إلى أغراض شخصية . ومن تلك الممارسات ما طالب به القنصل الأمريكي وليم ريد لويس Wiliam Read Lewis من محمد بركاش وذلك بمعاينة قاضي العرائش ومعاونه نظير مشادة بين نائب القنصل الأمريكي بالعرائش وبين أحد أعوان القاضي والذي ذهب إلى بيت نائب القنصل يطالبه بحضور أحد التجار الأمريكيين إلى مقر القاضي كي يناقش معه بعض القضايا المتعلقة بين ذلك التاجر وبعض المغاربة . ومن فحوى الرسالة يتضح لنا حجم النفوذ الذي كان يمارسه القناصل الأجانب ضد القضاء المغربي بل وضد السلطات المغربية بدون استثناء ، وكما ورد وصف الحادثة على لسان القنصل الأمريكي في طنبه الذي زود بمعلومات عن تلك الحادثة من نائبه في العرائش وذلك بقوله « ... ذهب صاحب القاضي المذكور إلى دار خليفتنا وخرج منها صاحب خليفتنا غصبا وقدم معه إلى جسيئة القاضي المذكور ... فلما كان خليفتنا آتيا إلى مسكنه صادقا مع صاحب القاضي ... فسب عون القاضي المذكور ... خليفتنا قائلا له أن مولانا قادما إلى هنا ليسجن صاحبك ولينضع (وليقطع) رأس كل النصارى ... ولتعلم أيضا أن القاضي المشار إليه كان عزله المخزن من مقامه ... وذلك عن سبب السب الصادر منه على أحد من رعية المركان في وقت مايطوس ... ولاشك أن العون المذكور لم يفعل كما ذكر إلا بإذن القاضي المذكور وعليه فالمطلوب من فضل سيادتكم هو تمكنا بكتاب توبخ القاضي المذكور وتأمّر فيه عقوبة العون المذكور بما يقتضي الحق ... » (٣١) .

ومن خلال الرسالة السابقة يمكننا أن نلمس تعجرف الأجانب في المغرب الأقصى وعدم امتثالهم لقوانين البلاد . ليس هذا فقط بل إنهم استخدموا نفوذهم ضد عمال المخزن ومن بينهم القضاة الذين يقفون على هرم السلطة التشريعية . وفي حقيقة الأمر لقد كان الأجانب وخاصة من يعمل في السلك الدبلوماسي يقومون بضغط كبير على الحكومة المغربية ، وأكبر دليل على ذلك ما أشارت إليه الرسالة حيث ذكر فيها بأن قاضي العرائش قد عزل من المخزن نتيجة زجر القاضي لبعض الرعايا الأمريكيين .

ومن التجاوزات القضائية التي مارسها الأجانب في المغرب الأقصى محاولات بعض القناصل تمييز اليهود في القضاء عن المسلمين . ومن الأمثلة على ذلك ما قام به القنصل الإنجليزي في الجديدة والذي طالب عامل تلك البلدة محمد بن إدريس برفع عقوبة الضرب عن اليهود* . وقد ورد ذلك في الرسالة التالية « وبعد فليكن في كريم علمكم أعزكم الله أن اليهود بهذا الثغر الجديدي وكذا بأزمور قد حصل منهم تطاول وبعض جسارة لأنهم سمعوا من بعض تجارهم وكبارهم أن اليهودي إذا ارتكب جريمة ورفع إلى الحاكم فإنه لا يؤدبه بالضرب وإنما يؤدبه بالسجن لاغير ... واعلم سيدي أن أصل هذه القرحة ومادتها من قونصو الإنجليز هنا فإنه الذي ينافح عن اليهود ويدفع عنهم بزعمه ، ولقد بعث إلّي بذلك غير ما مرة ... ولا يخفى على سيادتكم مافي هذا من تمييز اليهود من

المسلمين ... ولا سبيل إلى حسم هذا الداء إلا بإبطال هذا القانون من أصله مع أنه لا أصل له ، أو يرفع التأديب بالضرب حتى عن المسلمين لتحصل المساواة ... »^(٣٢) .

لم تكن تجاوزات الأجانب وخاصة القناصل ونوابهم تقتصر على التدخل في القضاء المغربي في محاولة لإضعافه ، بل وصل الأمر بهم إلى ممارسة القوانين الأجنبية على الرعايا المغاربة الذين لا يحتمون بالدول الأجنبية . وبالطبع كانت تلك السلوكيات التي يقوم بها بعض القناصل الأجانب تعديات صارخة على القضاء المغربي وتتنافى مع الشروط التي ضمنت للأجانب في المعاهدات المبرمة بين المغرب والكثير من الدول الأجنبية . ومن أمثلة ما كان يقوم به القناصل ونوابهم ماورد في الرسالة التالية « ... وبعد فقد بلغنا أن النواب وخلاتهم صاروا يترامون هناك على الناس ويجرون عليهم أحكامهم ، ومن جملة من وقع له ذلك داويد بن موسى الشريقي الذي ترك الاحتفاء بالسويد واحتفى بجانبنا السعيد ، فقد رفع الشكاية لحضرتنا العالية بالله بأن خليفة قونصو الفرنضيص (الفرنسيين) ترامي عليه وحكم بسجنه أربعاً وعشرين ساعة ، وكلمته في ذلك فامتنع من بيان سجنه إياه ومن تسريحه ، وهذا مخالف لما في الشروط من عدم مد يد حاكم رعية في أحد من رعية حاكم آخر ، وإنما يعلم بقضيته حاكمه وهو يجري عليه الأحكام ، ومثل هذا هو السبب في وقوع النقص في رعيتنا والزيادة في رعية أخرى ... »^(٣٣) .

ومن العبارة الأخيرة في النص السابق يمكن إدراك الآثار التي ترتبت على التجاوزات الأجنبية والتي جعلت الكثير من المغاربة يبحث عن دولة يختمي بها لكي يضمن حقوقه وحتى لا يصبح عرضة للتجاوزات الأجنبية والتي سوف يعاني منها إذا كان من رعايا المخزن .

إن تدخل القناصل الأجانب ونوابهم لم يقتصر على التدخل في القضاء المغربي وإنما تعدى ذلك إلى تطويع القوانين لصالحهم ولصالح رعاياهم في المغرب الأقصى ، بل ورفض تلك القوانين إذا كانت تعارض مع مصالحهم . فكما هو مقرر فلقد ضمنت المعاهدات المبرمة بين المغرب وبعض الدول الأوروبية لرعايا تلك الدول حق الاتجار لحسابهم الخاص ولكنهم أخذوا في مخالطة المغاربة كشركاء تجارين ، وبتلك الشراكة ضمنوا لهم حق الحماية . ونتيجة لذلك أخذ الكثير من أولئك الخلفاء لا يمثلون لقانون البلاد بحجة أنهم محميون ، ومن الاستدلالات التي يمكننا الاستشهاد بها ما كتبه السلطان الحسن إلى نائبه في طنجة يطلب منه التدخل لإيقاف تلك الممارسات وذلك بقوله « .. وبعد فقد كتب خديمتنا الطالب محمد بن إدريس الجراي وعامل أزمور مشتكين من نصارى الجديدة وقناصلهم بالترامي على ما لاتعلق لهم به من غير قانون ، حتى ادعى حل سكان أزمور الحماية والمخالطة ، ومن تعينت عليه دعوى شرعية يأنف منها ، حيث إنهم يدعون مخالطة أهل الحرف والمهنة ... وطول السكوت على مثل هذا يحل عرى الأحكام ويفتح الأبواب التي يتعذر سدها ... فنأمرك أن تقوم على ساق الجد في مباشرة كل ما يكتب (لك به) من ذلك حتى ينضبط الأمر

وينبني على أساس الجذ موافقا للشروط والقوانين ...» (٣٤) .

ومن الأمثلة على خرق القوانين هو اتخاذ المغرب الأقصى معبرا لتهريب الرقيق إلى أوروبا على الرغم أن الدول الأوروبية كانت قد ألغت العمل بالرق في القارة الأفريقية منذ بداية القرن التاسع عشر^(٣٥) . ومع ذلك لم يعر الأجانب اهتمامهم للقوانين المغربية والدولية ، بل أخذوا في تصدير الرقيق أمام مرأى ومسمع من السلطات المغربية والتي كانت لا تملك إلا الاستنكارات والاحتجاجات من خلال الرسائل التي كانت توجهها إلى قناصل الدول الأجنبية . ومن تلك الرسائل التي تؤكد على تجاوزات الأجانب في تهريبهم للرقيق ما قام بإرساله السلطان الحسن إلى محمد بركاش يزوده ببعض التعليمات والتي طالب بها بركاش نتيجة لتهريب بعض الأسبان للرقيق من المغرب . ومما ورد في تلك الرسالة على لسان السلطان الحسن قوله « ... فقد وصلنا كتابك جوابا مما كتبنا لك به في شأن الوصيفين اللذين وسقهما النصراني باروص الصبنيولي (الأسباني) نائب أسبانيا بديوانه مرسى الجديدة على وجه التعصب والافتيات ، وذكرت أنك تكلمت مع الباشدور* فألفيت باروص المذكور وجه الاسترعاء على منعه من ذلك فلم يقبله وكتب واسترعت وطلبت رجوع الوصيفين والعقوبة على الافتيات الواقع حسبها في النسخة من الكتاب الذي كتبه له ... وأنت لا تغفل عن هذه الدعوى فاجعلها نصب عينيك ومن أهم أمورك حتى يقع عليها الحكم ولا بد ...» (٣٦) .

لقد كان للتجاوزات القانونية والقضائية من الأجانب الأثر الكبير في نفوس المغاربة الذين لم يدخلوا في حمايات الدولة الأجنبية ، حيث أخذت حقوقهم تستحل من قبل الأجانب . وبالطبع انتاب أولئك المغاربة شعور بالإحباط عندما أدركوا مقدار النفوذ الذي كان يتمتع به الأجانب والذي كان يمارس على الشعب المغربي في شبه حيرة من الحكومة المغربية التي هي الأخرى كانت تقف عاجزة أمام التدخلات الأجنبية في شؤون رعاياها . وزاد الأمور تفاقمًا عندما أخذ الأجانب في ممارسة تجاوزاتهم على القضاء المغربي والذي يستند إلى الشريعة الإسلامية ، بل إنهم عطلوا العمل بالدستور المغربي في أكثر القضايا حيث أخذوا يمارسون قوانين بلادهم في المغرب . ولم يتوقف بهم الأمر عند هذا الحد بل قاموا بالإساءة إلى القضاء والذين يعتبرون رمز العدالة . وبتلك التجاوزات ضاعت حقوق الشعب المغربي الخاصة وذلك في عدم تمكن أفرادهم من الوصول إلى حقوقهم ووجهت الضربة القاصمة إلى قانون البلاد الذي كان بمثابة الروح للعدالة والتي بدونها يغيب الأمن والاستقرار .

التجاوزات الدينية والاجتماعية

حرص الأجانب على التركيز على حقوقهم الدينية في المعاهدات المبرمة مع المغرب الأقصى والتي ضمنت لهم ممارسة شعائرهم الدينية دون التعرض لهم^(٣٧) . ومع ازدياد المصالح الأجنبية في

المغرب تنامي التواجد الأوروبي في المغرب وأخذ المستوطنون الأوروبيون في تحويل حقوقهم إلى تجاوزات ضد أهالي البلاد المسلمين. ومن أهم تلك التجاوزات هو محاولة تنصير المسلمين والتي يعود جذورها في العصر الحديث إلى القرن السادس عشر الميلادي حيث كان للمسيحيين جهودهم المتواصلة في نشر المسيحية مستخدمين عدة وسائل وأساليب وطرق في سبيل الوصول إلى أهدافهم^(٣٨).

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازدادت جهود المبشرين مع ازدياد أعدادهم والتي أخذت تصل إلى المغرب من معظم الدول المسيحية. وحال وصولهم شرع أولئك المسيحيون في بناء الكنائس ومراكز التنصير والتي أصبحت منتشرة في معظم مدن المغرب الأقصى، فلقد بلغت تلك المراكز في منتصف الثمانينيات من القرن التاسع عشر أكثر من سبعين مركزاً^(٣٩). ومن الأمثلة على ازدياد جهود المبشرين والذين ربطوا نشاطهم الديني بأهدافهم الاستعمارية ما قام به شارل دوفوكو (Charles de Foucauld) في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع وبداية القرن العشرين حيث كان له جهوده المضنية في الجزائر وفي المغرب الأقصى. ومن تلك الجهود اهتمامه ببحث الوسائل التي تساعد الفرنسيين على التدخل في شؤون المغرب وعمله كمبشر نشط بين قبائل جنوب المغرب^(٤٠). وبالطبع كانت تلك الممارسات تجاوزات تعدت ما هو معطى للمسيحيين في المغرب.

ولم يقتصر التنصير المسيحي على المسلمين، بل تعدى ذلك ليشمل الأقلية اليهودية في المغرب. فلقد قامت إحدى البعثات المسيحية الإنجليزية بالدعوة إلى المسيحية بين يهود الصويرة، فما كان من أعيان اليهود في تلك البلدة إلا أن دفعوا شكايتهم إلى السلطان الحسن بن محمد يطلبون منه منع البعثات المسيحية من الدعوة بين اليهود. ونتيجة لذلك قام السلطان الحسن بإرسال تعليمات إلى نائبه في طنجة محمد بركاش يخبره بتلك التجاوزات ويطلب منه إخبار القنصل الإنجليزي بذلك، بل ويطالبه بكف مواطنيه عن الدعوة إلى المسيحية في تلك المدينة وورد ذلك على لسان السلطان بقوله «... وبعد فقد رفع الشكاية لحضرتنا العاليه بالله تجار اليهود بمرسى الصويرة أن أصحاب الدين الجديد الحادثين (الحديثي) السكنى بالصويرة اشتغلوا بالسوسة والخوض في دينهم وحض أولادهم (أي أولاد المسلمين) ومساكينهم على إبدال دينهم بدينهم الجديد، وأعطوهم الدراهم التي لها بال على ذلك، حتى جلبوا منهم نحو المئتين بين صبيان وصبيات وصاروا يقرؤهم قراءتهم، وطلبوا رفع ضررهم عنهم بمنعهم من السكن معهم. فنأمرك أن تتكلم مع باشدور جنسهم، وأن لا تقصر معه في كل ما يبعدهم ويجليهم ويقصصهم عن هذه الإيالة المخروسة بالله...»^(٤١).

ولم تقف تجاوزات الأجانب عند الدعوة إلى المسيحية، بل حاولوا استخدام أساليب ملتوية. ومن بين تلك الأساليب إخراج الناس من دينهم أو بمعنى آخر إضعاف الإسلام في نفوس الناس ومن

ثم استدراجهم إلى المسيحية^(٤٢) . ومن الأمثلة على تلك التجاوزات ما كان يقوم به بعض الأجانب في المغرب وخاصة في مدينة طنجة من لعب القمار والذي تحرمه الشريعة الإسلامية ، لذلك حاولت الحكومة المغربية إيقاف تلك التجاوزات وهذا ما نلمسه من رسالة محمد الطريس الموجهة إلى القنصل الأمريكي فليكس ماثيوز Felix Mathews حيث قال فيها « ... فغير خاف عن جانبكم أن لعب القمار هو أمر محرم في ديننا مضروب على يد متعاطيه من الرعية المراكشية ، كما أننا نعلم أن التجاهر بلعبه هو ممنوع أيضا في جل إبلات الأجناس كما هو معلوم عند كافة العقلاء ... وحيث شاع لعب القمار بهذه البلدة بيد رعايا الأجناس ... (حيث إن) بعض الأجانب في الأسواق يتحيلون بها على نزع الدراهم من يد الأولاد ويخضونهم بذلك على اختلاس أموال أهلهم وغيرها (و) صدر لنا أمر شريف بتكليم جانبكم في ذلك بغاية التأكيد فترجو منكم كف هذه الأضرار العامة بوقفكم أحسن الوقوف في قطع لعب القمار وإبطال محلاته والضرب على أيدي متعاطيه من رعاياكم والتشديد في إجراء الأحكام عليهم نظرا لما في ذلك من المصلحة العامة الواضحة وحب الخير والسلامة لسائر الناس ... »^(٤٣) .

إن التجاوزات الأجنبية في المغرب لم تقتصر على الدعوة المسيحية وإدخال بعض العادات الغربية إلى المغرب ، بل تعدت ذلك إلى توريد الخمرة إلى المغرب وبيعها ، مع أن الشريعة الإسلامية تحرمها باعتبارها أم الخبائث وأكبر الكبائر^(٤٤) . تلك التجاوزات وردت في إحدى الرسائل المرسلة من السلطان عبد الرحمن إلى نائبه في طنجة والتي يقول فيها « ... وبعد فقد صار تجار النصراري يأتون من الخمر للمراسي بأكثر مما يكفيهم هم واليهود ، ولم يكن الأمر كذلك قبل هذا الوقت وتوقف أمناء الصورة فيما يفعلون فيه فأمرناهم بأن يعشروا مما يأتون به القدر الذي يكفيهم ، وأما مازاد عليه فلا يعشرونه ولا يقبلونه لما فيه من الضرر ... »^(٤٥) .

ومن الرسالة السابقة يمكننا ملاحظة أن الحكومة المغربية كانت تحاول جاهدة إيقاف استيراد مازاد عن حاجة الأجانب من الخمر والتي تسمح به شريعتهم ، ولكنها لم تنجح في ذلك حيث أخذ بعض التجار في الاستمرارية في توريد الخمر إلى المغرب . فلقد قام أحد التجار الأمريكيين والمدعو حيم كوهين Haim Cohen باستيراد خمسة وعشرين برميلا من الخمر والزيتون ، ومن الطريف في الأمر أنه عندما وجد كوهين أن برميلين غير ممتلئين طالب بتعويضات من الحكومة المغربية نظير ذلك النقص . ولقد وردت شكوى ذلك التاجر على لسان القائم بأعمال القنصلية الأمريكية روبرت ستوكر Robert Stalker حيث قال « ... فلنرفع لعلم جنابكم دعوة أتى بها التاجر حيم كوهين على أمناء مرسى طنجة ونصها : أنه إن قد وصله بالركب (الذي) اسمه فاس خمسة وعشرون برميلا من الخمر والزيتون ومن جملتهم قد وجد برميلان غير ممتلئين فطلب التاجر كوهين المذكور ثمنها سبعة وستون ريالا وأربعة بلاين من الأمناء ... وعليه أطلب من جنابكم اجتماع المبلغ المدعى به في

الحساب طيه لأن تلك الخسارة واقعة لإهمال خدام الأمناء ...»^(٤٦) .

ومن الأمثلة أيضا على توريد الخمر وبيعه دون إعطاء أي اعتبار للقيد الدينية والقوانين المغربية ، ما كان يقوم بعض الأسبان من بيع الخمر في مراكش ، حيث ورد ذلك في رسالة السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى نائبه محمد بركاش والذي قال فيها « ... وبعد فإن هنا بمراكشة نصرانيا من جنس الصنيبول يسمى بيبي مشتغل بأمور لا تصلح ولا يليق السكوت عنها ، منها أنه يبيع الخمر جهارا للمسلمين ويفسد بذلك أولادهم ومن لا عقل عنده منهم ، وترتبت على ذلك مفسد ، إذ من يفقد عقله لا يضبط ما يفعل ولا يبالي بشيء ... »^(٤٧) . وفي نهاية الرسالة طلب السلطان من نائبه أن يضع حد لتلك الممارسات عن طريق مناقشة ذلك مع القنصل الأسباني في طنجة .

ولم يأبه الأجانب بشعور أهالي البلاد من المسلمين ، خاصة عندما أخذوا في تربية الخنازير والتي يعتبرها المسلمون نجسه وأكل لحومها محرم في الإسلام . وضاعف الأجانب من تحديهم للمسلمين عندما أخذوا في تربية الخنازير على نطاق واسع ، وكان هدفهم من ذلك هو المتاجرة فيها وتصديرها للخارج وليس من أجل الاستهلاك المحلي والذي سمح لهم به من قبل السلطات المغربية على أن لا تضر تلك الخنازير بمصالح المسلمين . وفي الواقع أن انتشار تربية الخنازير في المغرب أضرم بمصالح المسلمين ، خاصة وأن تلك الخنازير عادة ما تخلف آثاراً واضحة على مزارع المغاربة وبساتينهم . ولقد رفع المسلمون تدميرهم من ممارسات الأجانب التعسفية إلى السلطان محمد بن عبد الرحمن والذي زود نائبه بركاش بتعليمات وأوضح له خطورة الاستمرارية في ذلك حيث قال « ... وبعد فإن من الأمور المضرة بالمراسي ما أحدثه بعض النصارى بها من تربية الحلايف* حتى كثروا (كثرت) وصاروا يسرحونها في الخلاء ويروحون بها للمدينة ، وحصل للناس ضرر كبير بها لأنها تضر بالناس ، خصوصا بالنساء والصبيان وبأجنتهم وبخائثرهم** فلا بد تتكلم مع نواب الأجناس في أمرها وبين لهم ضررها ليحسموا مادتها ، ومن أراد منهم واحدا أو اثنين منها فليجعلنه باروي*** مثلا ويحصره عن الناس ، وقد أحدثوها حتى بالبادية ولا يليق ذلك لإضرارها بالناس ... »^(٤٨) .

إن التجاوزات الأجنبية وصلت إلى حد لم يكن يتصوره المغاربة البتة ، فلقد تجاوزت ممارسات الأجانب التعسفية المغاربة الأحياء لتشمل المغاربة الأموات . فلقد أخذ بعض التجار بوسق (بتصدير) العظام إلى أوروبا واستخدمها في بعض الصناعات ومن أهمها تكرير السكر . وفي حقيقة الأمر أن تصدير العظام كان مقصورا على عظام الحيوانات ولكن التجار الأجانب تطاولوا على مقابر المسلمين وأخذوا في نبش القبور وجمع العظام وتصديرها إلى أوروبا خاصة وأن عظام الآدميين نوعية مرغوب فيها . ونتيجة لذلك تدخلت السلطات المغربية ومنعت وسق العظام ولم تعد وسقها مرة أخرى ألا بعد أن وضعت تنظيمات تحرم تحريما باتا وسق عظام الآدميين ، وذلك بسبب أن للميت المسلم حرمة كحرمة المسلم الحي^(٤٩) . ولقد وردت فحوى تلك التجاوزات في الرسالة الموجهة إلى

القنصل الأمريكي بطنجة حيث قال فيها «... فقد أخبر المحب منسطر (منستر *) دولة الألمان الفخيمة أن تجار رعيهم يطلبون تسريح وسق العظام من مراسي هذه الإيالة السعيدة لتوفر عدد كثير منها تحت أيديهم ... ولم يجدوا سبيلا لوسقها لمنع الخزن لهم بسبب ماقع من نبش المقابر ووسق عظام الموتى ، وذكر أنهم التزموا بأن لا توسق العظام إلا من ديوانة المرسى يفحصها طبيبا لاستيائها (هكذا) ويشهد كتابة بأن لا عظام فيها للآدمي وحينئذ توسق ... »^(٥٠) .

وعلى أن الحكومة وضعت ضوابط لعدم وسق عظام الآدميين ، إلا أن هناك الكثير من التحايل خاصة وأن النفوذ الغربي كان قد وصل إلى مداه في تلك الفترة . ويجب الإشارة إلى أن هذا المقتطف من الوثيقة السابقة يوضح لنا الوجه الحقيقي للاستغلال الأوروبي ، بل والإهانة والازدراء الحقيقيين والذين يوجهان إلى أفراد الشعوب التي فرضت عليهم السيطرة أو كانوا في موقف ضعيف سواء كانوا أحياء أم أمواتا . ويجب إدراك حقيقة واحدة ولا غير ألا وهي محاولة الغربيين الوصول إلى مصالحهم ، ومن ثم المحافظة عليها مهما تعددت الطرق وتوعدت الأساليب .

وإلى جانب التجاوزات الدينية مارس الأجانب تجاوزات تكاد تكون اجتماعية أكثر منها دينية ، ولو أنها تمس الشعور الديني للمسلمين بطريقة أو بأخرى . ومن تلك التجاوزات هو إصرار الأجانب على البقاء على المقاهي وعدم تنفيذ أوامر السلطان محمد بن عبد الرحمن بإغلاقها . وفي الحقيقة أن أوامر السلطان جاءت بإغلاق المقاهي لكي يقضى على تلك الأماكن التي تعتبر وكراً من أوكار بيع الخمر والذي تحرمه الشريعة الإسلامية^(٥١) . وعلى أن المغاربة غير المحميين امتثلوا لأوامر السلطان بإغلاق المقاهي ، إلا أن الأجانب أخذوا في تحريض المحميين بعدم غلقها بحجة أن هؤلاء لا يخضعون للقانون المغربي . ونتيجة لذلك أخذ بعض ولاة المدن بالشكوى إلى نائب السلطان في طنجة محمد بركاش لعله يوقف تلك التجاوزات وورد في تلك الشكوى قوله «... وبعد فالإعلام لسيادتكم المحفوظة بالله بأنه وردني أمر سيدنا الشريف بقطع سائر القهاري التي هنا لاجتماع الأوباش بها والسفلة من الناس ، فامثلنا أمر سيدنا الشريف وقطعناها عن آخرها ولم يبق واحد من المسلمين يتعاطاها ، فإذا ببعض النصارى مع بعض اليهود الذين هم في الحماية تولوها واشتغلوا في ما ينشأ عن جمعهم بها من المناكر والكلام (و) اللغو الذي تمجده الطباع ولا يقبله السماع فلما تكلمنا في أمرها مع بعض نواب القناص (القناصل) ذكروا لنا أنهم لا يقدرّون على منع من في حمايتهم منها إلا إن صدر لهم الإذن من أكابرهم هناك ... (أي في طنجة) وعليه فنحبك بارك الله فيك أن تباشر الكلام مع الباشدورات هناك وتسعى في قطع تعاطبها على يد من كانت أهل الحمايات ... »^(٥٢) .

وبلغ الطيش بالأجانب عندما أخذ بعضهم في فتح أماكن خاصة لبيع الخمر وأماكن للدعارة ، وبالطبع وقفت الحكومة المغربية من ذلك موقفا حازما ، ولكن يبدو أن النفوذ الأجنبي كان أقوى من موقف الحكومة المغربية ضد التجاوزات الأجنبية . فلقد قام أحد الأسبان في الرباط بفتح محل تجاري

لبيع الخمر ووضع بجانبه مكان آخر للترويج للبغاء ، مما جعل عامل المدينة يقوم بمراسلة نائب السلطان في طنجة ، يطلب منه تعليمات يوقف بها تلك الممارسات التي تتعارض مع الدين الإسلامي ومع تقاليد المجتمع المغربي . وجاء في رسالته قوله « ... وبعد فاعلم أخي أن نصراني من جنس الصبنيول اسمه فرشيشك ساكن بدار المكي وجعل فيها تبرنات* ، ولها بابين ، باب السوق ، والباب الآخر هو بابها القديم بدرب السلاطين جعله حانوت مفتوح للدار وجعل فيه رجل يقال له الجليلي البسلامي** يبيع الخمر ، ... وهذا الجليلي الذي يجلس به هو مشتغلا بالفساد ، وجماعة السفهاء مثله لا يبعدون عنه من الحانوت لحظة واحدة ، وجواره بالحومة يترددون إلينا كل ساعة يقولون أن هذا الحانوت فسد أولادهم بشرب الخمر وشرب سكار وخلطة الفساد وهذا الرجول (الرجل) يتعرض للنسوان الذي (اللاتي) يجواره ويسومهم بالفساد ، فمن طوعه يدخله بداره هو ومن أراد ... ويمنعون أهلهم منهم ولا يتمكنون منهم إلا بعد مشقة ، ومن لم يطاوعه على الفساد يسبه ويقدحه ولا يخاف من لومة الأحكام أبدا حيث هو مخالف مع النصراني المذكور وقد شهد جواره بالسوق النسوان المومسات خارجين من عنده ولازلت لم نجد سبيلا لنزع هذا الضرر العظيم من البلاد ، لئن النصراني لما يسمعنا تكلمنا في هذا الأمر نسمع منه مالا يصلح ومرارا يتهدد بالحديد على من يروم الكلام في شيء ... » (٥٣) .

لقد كان لتجاوزات ذلك المفسد الأسباني وغيره من الأجانب الذين كانوا على شاكلته أثر كبير في زعزعة أركان المجتمع المغربي وضربه في الصميم . فلقد أخذ أولئك الفساد في التسلل إلى داخل المجتمع المغربي ذي الشخصية الإسلامية ، محاولين إضعافه دينيا والقضاء على عاداته وتقاليده . وفي الواقع أن تلك الممارسات لم تلاق النجاح الكبير ، بل ظلت فردية خاصة عندما تنهت الحكومة المغربية لخطر تلك التجاوزات وحاولت تحجيمها منذ البداية ، إضافة إلى ذلك أنها وجدت رفضاً من معظم أفراد الشعب المغربي لأنها تتعارض دينيا وخلقيا مع مقومات مجتمعهم المحافظ .

التجاوزات الاقتصادية

تعتبر المصالح الاقتصادية الأجنبية على رأس قائمة المصالح الأجنبية في المغرب . ومن هذا المنطلق أخذت معظم الدول الأجنبية تركز على مصالحها التجارية سواء كان ذلك في تجارتها الخارجية مع المغرب أو في مصالح رعاياها التجارية داخل المغرب . لذلك نجد أن بعض المعاهدات الأجنبية مع المغرب تَحْصِصَتْ فقط للشؤون التجارية ، وهذا ما حدث بعد هزيمة المغرب من أسبانيا سنة ١٨٦٠م حين وقَّع المغرب صلحاً مع الأسبان ثم عقد في السنة التالية معاهدة تجارية مستقلة كان الهدف منها ضمان امتيازات تجارية جديدة للأسبان(٥٤) . وعلى أن من بين شروط المعاهدة ما ذكر فيه بأن جميع الواردات إلى المغرب يفرض عليها عشرة في المائة ، أما الصادرات فلقد ألحق قائمة بأحد بنود المعاهدة توضح ما يؤخذ عليها . وبالطبع حصلت أسبانيا على امتيازات جمركية ضمنت من

خلالها حصولها على الكثير من المواد الغذائية والمواد الخام بأسعار زهيدة^(٥٥). ومع ذلك لم يقتنع الأسبان ولا غيرهم من الأجانب بما حصلوا عليه من امتيازات في المغرب، بل أخذوا في ممارسة تجاوزاتهم المشينة والتي أضعفت المغرب اقتصاديا حيث أصبح يعاني من مشاكله الاقتصادية إلى جانب مشاكله الأخرى.

ومن الأمثلة على تجاوزات التجار الأجنبية ما كان يقوم به التجار الأجانب والمقيمون في المغرب من استيراد سلع من أوروبا، وعند وصولها إلى مراسي المغرب لا يؤدون الأعشار عليها بحجة أن تلك السلع للاستخدام الشخصي، أو الإهداء وليس لغرض التجارة، وللاستشهاد على ذلك ماورد في إحدى الرسائل الخزنية والموجهة من محمد بركاش إلى السلطان حيث قال فيها «... أنه بلغنا كتاب مولانا الشريف بما كتبوا به أمناء مرسى الصويرة أن التجار ترد عليهم حوائج من بر النصاري يدعون أنها لضرورياتهم لا بقصد التجارة ولا يعشرونها، فتفاوض قونص النجليز (قنصل الانجليز) في ذلك مع نائب الصبنيول (الأسبان) وكتب الأول للباشدور بطنجنه يستشير، فأجابه بأن جميع ما يرد على تجار إيالته يعشر عليهم قليلا كان أو كثيرا على شرط تسويتهم مع غيرهم من الأجناس في ذلك، فاتفق هو ونائب الصبنيول (الأسبان) على تعشير الجميع إلا نائب الفرنصبص (الفرنسيين) قال أن جميع ما يرد على من بإيالته هناك من الحوائج لدورهم يحاز من غير تعشير..»^(٥٦). ولم تقف تجاوزات التجار الأجانب عند حد إدخال بعض السلع الخاصة بهم دون تعشير، بل أخذوا في إعطاء الحماية للمغاربة والذين انتهجوا نفس الأسلوب الذي انتهجه التجار الأجانب، وبذلك فقدت الخزينة المغربية كثيرا من مداخيلها الضريبية.

وفي الواقع أن ازدياد المصالح الأجنبية في المغرب والتسابق المحموم بين القناصل للحفاظ على مصالح رعاياهم في المغرب، جعل الكثير منهم يحاول تنمية مصالح بلدانهم بشتى الوسائل والطرق، دون النظر إلى ما تخلفه تلك الآثار على المغرب. ومن تلك الوسائل دفع تجار بلدانهم للاحتجاج على ارتفاع الضريبة الجمركية والمطالبة بتخفيضها وإمهال التجار في دفعها. وتطور الأمر إلى أن احتج أولئك التجار على دفع العشر نقدا وطلبوا من أمناء المرسى أخذ عشر السلعة عينا. وبالفعل كان الأمناء يضطرون إلى أخذ ذلك مع أن أكثر المعاهدات نصت على دفع العشر نقدا^(٥٧) والغريب في الأمر أنه بعد حيازة الأمناء لتلك الضريبة يقوم التاجر بشرائها من الأمناء وعادة ما ييخس قيمتها وبالطبع يكون الضرر في المقام الأول على الخزينة المغربية^(٥٨). وهنا تكمن التجاوزات الأجنبية في التحايل على قوانين البلاد وهضم حقوق الآخرين.

لم يقتصر نشاط الأجانب على التهرب من الضريبة في مراسي المغرب الأقصى بل أخذوا في البحث عن طرق أخرى يمكنهم من خلالها عدم دفع الضريبة على البضائع المستوردة إلى المغرب أو المصدرة منه كلية. فلقد أخذ بعضهم وخاصة الأسبان والذين كانوا يسيطرون على بعض الثغور

المغربية ، حيث كان هناك منهم أعداد غير قليلة تستقر في المدن المغربية الشمالية مثل طنجة وتطوان والعرائش ، في تهريب بعض السلع التجارية وخاصة الممنوعة كتهريب الأسلحة والعملات المزورة^(٥٩) . تلك الأعمال كانت في العادة تثير المشاكل بين الحكومة المغربية وبين قناصل أولئك المهربين والذين بتهريبهم لتلك السلع يهددون الأمن المغربي ويوجهون ضربة إلى أهم مصدر من مصادر الخزينة المغربية ألا وهي الضرائب .

وإلى جانب التجاوزات الضريبية أخذ بعض الأجانب في التماادي في تجاوزاتهم الاقتصادية ، والتي تمثلت في رفض بعض القناصل ونوابهم بل ورعاياهم من دفع الإجازات المستحقة عليهم للحكومة المغربية نظير استخدامهم للأمولاك المخزنية بغرض السكنى أو الإيجار أو الزراعة^(٦٠) . بل وبلغ الأمر ببعض الأجانب أنهم أخذوا يعطون الحماية للمغاربة ويقوم هؤلاء الآخرون بعدم دفع كراء الأملاك المخزنية . ومن الأمثلة على ما كان يقوم به الأجانب من عدم التزامهم بدفع تلك المستحقات ما فعله نائب القنصل الأمريكي بالدار البيضاء جون كوب John Cobb حيث تقاعد* على كثير من الأملاك المخزنية إلى جانب تهم أخرى وجهت إليه من نائب السلطان في طنجة محمد الطريس^(٦١) .

وإلى جانب التجاوزات الضريبية والتقاعد على كراء الأملاك المخزنية ، أخذ بعض الأجانب في خرق القوانين التنظيمية لبعض الشؤون المغربية كاحتكار بعض الكماليات كالتبغ والشاي والسكر ، والتي حاولت الحكومة المغربية من خلاله أن تضمن عوائد ثابتة . ذلك الاحتكار كان يقوم على بيع سلعة واحدة أو عدة سلع من قبل الحكومة المغربية على تجار معروفين مقابل مبالغ سنوية مقطوعة تدفع للخزينة المغربية ، مع مراعاة عدم السماح لأحد بممارسة بيع السلعة المحتكرة إلا من هو مصرح له بذلك . وعلى أن المخزن حاول المحافظة على تلك القوانين التنظيمية ، إلا أن بعض الأجانب أخذوا في تهريب السلع التجارية المحتكرة وبيعها بأسعار تقل بكثير عن الأسعار المفروضة من التجار المحتكرين . ونتيجة لتلك التجاوزات الأجنبية أخذ التجار المحتكرون يشتكون للحكومة المغربية نتيجة للأضرار التي لحقت بهم . ومثال على ذلك ما قام به محتكر تجارة التبغ والذي قدم شكوى إلى السلطان وضع فيها الأضرار التي تلحق به نتيجة لتلك التجاوزات . فما كان من السلطان الحسن إلا أن أرسل إلى نائبه محمد بركاش يطلب منه أن يناقش تلك التجاوزات مع القناصل الأجانب في طنجة وذلك بقوله « ... وبعد فقد أحبرنا خديمتنا القائد الطيب بن هيمة الأسفي أن نائب الأمناء على كنطردة تبغا هناك تشكى بما لحقه من الضرر بكثرة بيع أهل الحماية لها ، وأنه كتب للنواب في ذلك فلم ياتفتوا لكلامه وأن قونصو الصبنيول « قنصل أسبانيا » رد الكتاب الذي كتب له في ذلك وعليه فنأمرك أن تتكلم مع النواب هناك في ذلك ليجروا الأمر فيه على مقتضى القوانين ... »^(٦٢) .

لم تقتصر التجاوزات الأجنبية ضد الاقتصاد المغربي على ما سبق ذكره ، بل امتدت لتضرب

النقد المغربي في الصميم . فلقد أخذ الكثير من التجار الأجانب بالمضاربة في السوق المغربية وذلك برفع أو خفض السلع حسب ما تمليه مصالحهم . وتطور الأمر إلى قيام بعض الأسبان في التسعينيات من القرن التاسع عشر بتهريب السكة الفيلبية أو ريال زابيل* إلى المغرب وكان أول من قام بتهريبها سكان سبتة ومليلة ، ثم بعد ذلك أخذ المرابون في استيراد تلك العملة إلى المغرب بالملايين وتصريفها هناك ومن أشهرهم جون باتيستي انصادو J. B. Ansado الإيطالي الجنسية^(٦٣) . ومارس أفراد آخرون تجاوزات جديدة محاولين تهريب السكك المزورة بل وضربها نقودا مغربية . وهذا ما أشارت إليه بعض الرسائل المخزنة موجهة الاتهام إلى أحد الأسبان حيث ذكر فيها « ... وبعد فإن هنا بمرأكشة نصرانيا من جنس الصبنيول (الأسبان) يسمى بيبي مشغل بأمور لا تصلح ولا يليق السكوت عليها ... ومنها أنه يتعاطى دفع السكة الفاسدة الرومية المزورة ، وأفسد على الناس بذلك بيعهم وابتاعهم بل قيل أنه يضربها هنا هو ورفعت بذلك إلينا شهادة جماعة ، وهذه الأمور ومثلها لا يقدرون على تعاطيها في بلادهم ، فيأتون بها لبلادنا ويفسدون بها أمور رعايانا ، فبوصول كتابنا هذا إليك تكلم مع الباشدور في شأنه ليؤدبوه على هذه الأفعال القبيحة التي تصدر منه بما يستحقه ... »^(٦٤) .

ومن خلال الرسالة يتضح أن الحكومة المغربية كانت غير قادرة على إيقاف تلك التجاوزات ، لذلك عادة ما تقوم بالالتجاء إلى قناصل الدول الأجنبية ليقفوا رعاياهم عن الاستمرارية في ممارساتهم . وبالطبع كان أولئك القناصل يضعون مصالح رعاياهم في أولويات مهامهم ، ونتيجة لذلك نجد أن توسلات الحكومة المغربية عادة ما تجد طريقها للإهمال .

وعلى أن الحكومة المغربية وضعت بعض التنظيمات مثل عدم السماح بذبح إناث الأنعام كالغنم والبقر والإبل ، والتي كان الهدف منها المحافظة على مصالح رعاياها العامة والتي تتمثل في المحافظة على تكاثر الثروة الحيوانية ، إلا أن الأجانب أخذوا في خرق تلك التنظيمات . بل وامتد أذاهم ليشمل تلويث البيئة وذلك عندما يقومون بذبح تلك الأنعام ويتركون مخلفاتها في الطرقات . وهذا ما نص عليه الخطاب التالي « ... أعلم بأن سيدنا المنصور بالله كما أمر بتنظيف البلد كما كتبت لنا أنت بذلك ، وبالغنا في تنظيفها كما أمرنا نصره الله بعدم ذبح إناث البقر والغنم ، وقطعت ذبيحتهم عندنا في المجزرة ، ومن اطلع عليه ذبح من ذلك شيئا فيزجر امتثالا لأمر سيدنا نصره الله ، ماعدا البعض من الأجناس يذبحهم جهرا بداره بوسط دور التجار ، ولا يرتقب أحد ويترك دمهم وفرثهم بل بقية ذلك ولا يخفى ما ينشأ عنها ... »^(٦٥) .

ومن الآثار الاقتصادية التي كانت تلحق بالمغاربة نتيجة التجاوزات الأجنبية ما كان يقوم به النصارى من تربية الخنازير على شكل تجاري ، ويقوموا بإطلاقها في بساتين المغاربة حيث تتسبب في إتلاف الكثير من المزارع . ونتيجة لذلك قام الناس بالشكوى لدى السلطات المغربية وطلبوا منها

كف الممارسات الأجنبية التي لاتستند إلى قانون أو عرف . ومن بين تلك الشكاوى ما قام به أهل تطوان لدى عاملها عبد القادر أشعاش والذي بدوره قام بإرسال خطاب إلى نائب السلطان في طنجة يوضح له الأضرار التي لحقت بالناس نتيجة لتربية الخنازير ويطلب منه إيجاد حلولاً جذرية لتلك الممارسات . ولقد ورد في الرسالة ما نصه « ... وبعد فاعلم رعاك الله أن النصارى أكثروا من استعمال دول* الخنازير ، وكل دولة يسرحها رجلا من منهم أو ثلاثة في بساتين المسلمين وفدادينهم وهم حاملون معهم المكاحل المعدة** فإذا أدخلوا خنازيرهم في بستان أو فدان لأحد قام يتكلم معهم على ذلك تهددوا عليه بضربة بالبارود وزادوا بخنازيرهم للكه قهرا عليه ، واشتكينا بهم على جميع القناصا (القناصل) وخصوصا الفرنسيس (الفرنسيين) والصبنيول (والأسبان) وأخبرناهم بما يفعلون في أمتعة الناس غصبا عليهم ولم يلتفتوا لكلام قنصواتهم (قناصلهم) ويقوا على حالهم ، وكل يوم باتوا الناس شاكين بهم ... فالمطلوب من إحسانك أن تنظر لنا كيف يكون في حملها من بلادنا لأنها حادثة وكسبها على هذه الحالة ربما يؤدي إلى قيام الفتنة ونحن لا حاجة لنا بذلك ... » (٦٦) .

وبالفعل لقد كانت السلطات المغربية محقة في تخوفها من الأخطار التي تنتج عن تلك التجاوزات ، فلقد قام بعض المغاربة في تطوان بالتصدي لرعاة الخنازير حيث قتلوا واحداً منهم وجرحوا آخر . ولقد ورد ذلك في إحدى الرسائل المخزنية المرسلة من السلطان حيث ذكر فيها « ... وبعد وصلنا كتابك (الذي) أخبرت فيه أنك استرعت مرارا على نواب الأجناس في عدم تأخر رعاة خنازيرهم التي عندك إلى غروب الشمس خشية أن يدس لهم الفساد دسياسة يجرجونكم بها معهم . فإذا بهم تأخروا إلى قرب العشاء وتعرض لهم الفساد الذي سميت من قبيلة أودراس وقتلوا واحداً أفرنصيصا (فرنسي) وجرحوا آخر ... » (٦٧) .

تلك الحادثة وغيرها من الحوادث التي يعبر بها الشعب المغربي عن امتعاضه لما يقوم به الأجانب من تجاوزات عادة ما تخلق مشاكل للحكومة المغربية مع قناصل الدول الأجنبية الذين كانوا يمارسون ضغوطهم دون إعطاء أي اعتبار لما يعاني منه الشعب المغربي والحكومة المغربية على حد سواء من تلك التجاوزات .

إن التجاوزات الاقتصادية للأجانب متعددة في مغرب النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولكن سنسوق مثالا ختاميا يوضح لنا هدف الأجانب والذي يتلخص في الهيمنة على خيرات المغرب واستغلالها دون النظر إلى الوسائل وإنما الوصول إلى الأهداف . فلقد كان هناك بعض الأجانب يقومون بقطع أشجار غابات المغرب وتصديرها إلى خارج البلاد . وبالطبع كان لتلك الممارسات آثارها السلبية على معاش الناس حيث كانت تلك الغابات تستغل من قبل المغاربة ، ومنافسة الأجانب لهم في ذلك يحرمهم مصدراً من مصادر رزقهم . إضافة إلى ذلك أن وصول الأجانب إلى الغابات يخلق بعض المشاكل مع سكان القبائل والتي تفتقد الحكومة المغربية السيطرة الكاملة عليهم .

وفي العادة عندما يحدث أي احتكاك بين الأجانب وبين الرعايا المغاربة ، فإن الحكومة المغربية تكون ملزمة بأي تعديلات يقوم بها رعاياها .

ورغم تعديلات الأجانب والتي يعطونها صفة الشرعية مستندين في ذلك إلى المعاهدات المبرمة مع المغرب ، والتي يحاولون أن يحملوا نصوصها أكثر مما تحملها^(٦٨) ، إلا أن الحكومة المغربية حاولت عدم الاصطدام معهم . ومما يؤكد هذا القول ماورد في الرسالة التالية « ... وبعد وصلنا كتابك (و) أخبرت فيه أن فيما قبل تاريخه بنحو ثلاثة أشهر ورد عليك باشدور دولة الصنيول (الأسبان) برجل ، وذكر لك أنه مفوض له من دولته في قطع العود من الأغياب* فأجبتة أولا بأننا محتاجون لذلك لمصالح رعيتنا ، فقال لك أنه هذا مقرر في الشروط ولا بد من تمامه ، واعتذرت له بأن ذلك لا يمكن في هذا الوقت لما عليه قبائل الأغياب ... »^(٦٩) .

تلك الأمثلة عن التجاوزات الأجنبية بشتى أنواعها وأشكالها لم تكن إلا غيضاً من فيض . وفي حقيقة الأمر لقد أعطت المعاهدات المبرمة بين المغرب وبعض الدول الأوروبية قبل بداية القرن التاسع عشر صفة الشرعية لممارسة الأجانب لحقوقهم في المغرب الأقصى . ولكن نظرا للمتغيرات الدولية والتي تمثلت في المد الاستعماري الأوروبي ونمو مصالحه في بلدان المغرب العربي ، أخذت بعض الدول ذات المصالح الكبرى بتحقيق مكاسب عسكرية في المغرب والتي ترجمت فيما بعد إلى مكاسب اقتصادية وذلك في المعاهدات التي أبرمت في منتصف القرن التاسع عشر . ومن خلال تلك المعاهدات استطاع الأوروبيون الحصول على امتيازات قنصلية وقضائية ومالية ، ولكن على مايدو أن تلك الامتيازات لم تكن مرضية لهم فأخذوا في ممارسة تجاوزات متعددة شملت النواحي السياسية والأمنية والقضائية والقانونية والدينية والاجتماعية والاقتصادية .

وفي الواقع أن هناك عوامل ساعدت الأجانب بل ودفعتهم لممارسة تلك التجاوزات ، ومن أهمها محاولتهم البحث عن مصالحهم وتحقيقها بأي وسيلة كانت دون النظر إلى ما تخلفه على المجتمع المغربي . وثانيها ، هو تفسير الأجانب للمعاهدات المبرمة بين المغرب وبين الدول الغربية لصالحهم ، بل وتحميل النصوص أكثر مما تحمل في سبيل إضفاء الشرعية على تلك التجاوزات . وثالثها ، هو التنافس بين الأجانب والذي جعل الكثير منهم يحاول الوصول إلى ما عجز عنه الآخرون وبالطبع كان المغرب وأهله هم ضحية ذلك التنافس والذي ترجم إلى « تعديلات » . أما رابع تلك العوامل ، فهو عجز الخزن عن إيقاف تلك التجاوزات التي أخذت تعمق من جراح المغرب وتزيده ضعفا سنة بعد أخرى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تركت تلك التجاوزات آثارها واضحة على المغرب والتي يمكن وصفها بأنها أصبحت كالمرض المستعصي الذي لا يمكن علاجه . وبالطبع عانى المغرب منها كثيرا ، وأصبح قدره المحتوم ينتظره بعد أن شاخ وهرم ، إذ وقع تحت الحماية الفرنسية في بداية العقد الثاني من القرن العشرين .

التعليقات

- (١) من أهم المعاهدات التي عقدت بين المغرب الأقصى وبعض الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر على سبيل المثال المعاهدة المغربية السويدية سنة ١٧٦٣ م ، والمعاهدة المغربية الفرنسية ١٧٦٧ م ، والمعاهدة المغربية الدنماركية ١٧٦٧ م ، والمعاهدة المغربية البرتغالية ١٧٧٣ م ، ولمعرفة مقتطفات عن تلك المعاهدات انظر مجموعة الوثائق . الجزء الرابع . ص ١٢٥ - ١٣٩ ، جمع وتعليق عبد الوهاب بن منصور ، الرباط : المطبعة الملكية ، ١٩٧٧ م .
- (٢) تمثلت الضغوط السياسية والعسكرية في منتصف القرن التاسع عشر في الحرب المغربية الفرنسية عام ١٨٤٤ م ، ثم توقيع المعاهدة التجارية مع فرنسا وتليها توقيع المغرب مع المملكة المتحدة عام ١٨٥٦ م ، والتي استطاعت فيها بريطانيا الحصول على امتيازات جديدة ، أما أسبانيا فقد دخلت في حرب مع المغرب لكي تحصل على امتيازات تجارية مثلما حصلتا عليه كل من فرنسا وبريطانيا . لمزيد من المعلومات انظر صلاح العقاد ، المغرب العربي : دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة ، الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى . القاهرة : مكتبة الأنجلو ، بدون تاريخ ، ص ص ٢٠٦ - ٢١٠ .
- (٣) عبد الرحمن بن زيدان ، إتخاف أعلام الناس بحمال أخبار حاضرة مكناس . الجزء الخامس ، الرباط : المطبعة الوطنية ، ١٩٣٣ م ، ص ١٩٤ .
- (٤) نفس المصدر ونفس الصفحة .
- (٥) من المنوع المتاجرة فيه الأفيون والكبريت والبارود وآلة الحرب ، لمزيد من المعلومات عن ذلك الاقتباس المذكور انظر ابن زيدان ، الجزء الخامس ، ص ١٨٧ .
- * دورهم أو منازلهم .
- (٦) ابن زيدان ، الجزء الثالث ، ص ٤٩٣ .
- (٧) نفس المصدر السابق ، الجزء الخامس ، ص ١٩٤ .
- (٨) نفس المصدر السابق ، الجزء الثالث ، ص ٤٩١ .
- (٩) نفس المصدر السابق ، الجزء الخامس ، ص ١٩٥ .
- (١٠) نفس المصدر السابق ، ونفس الصفحة .
- (١١) نفس المصدر السابق ، ص ١٩٦ .
- (١٢) أحمد أحمد بن عبود ، مركز الأجانب في مراكش ، دراسة قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلالها . الطبعة الثانية ، تطوان : مطبعة الشويخ ، ١٩٨٠ م ، ص ٦٠ .
- (١٣) ابن زيدان ، الجزء الخامس ، ص ١٨٩ .
- * نظام الحماية كان يركز على حماية المغاربة من القوانين المغربية حيث يصبح الخمي يعامل معاملة رعايا الدولة الحماية له ويتمتع بنفس الامتيازات التي يتمتعون بها . انظر ابن عبود ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧١ - ٤٩ .
- (١٤) نفس المصدر ، ونفس الصفحات .

Op cit, p.119.

(١٦)

(١٧) **عبد الوهاب بن منصور** ، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠ . الرباط : المطبعة الملكية ، ١٩٨٥ ، ص ٣٥ - ٣٦ .

قبل الانتقال إلى معرفة التجاوزات السياسية ، يجب أن نشير إلى خطر استفحال الحماية الأجنبية في المغرب والآثار التي تركتها على المغرب وموقف الحكومة المغربية من ذلك . فعن انتشار الحماية الأجنبية نجد أن التسابق المحموم أخذ في التزايد بين دبلوماسي وتجار الدول الأجنبية في محاولة للحفاظ على مصالحهم الشخصية ومصالح دولهم ، وذلك بمنح الحماية بقانون وبدون قانون . وفي الواقع أن ليس لدينا إحصائية يمكن الاعتماد عليها ولكن خير شاهد على ذلك ما قاله السلطان الحسن بن محمد عندما وصف استفحال الحماية الأجنبية بقوله « إن إدارتنا تكاد لا تجد في البلاد من هو باق تحت سلطتها من كثر ما منحت الدول الأجنبية من حمايات غير مشروعة » انظر ابن عيود ، ص ١٧٢ .

أما عن موقف الحكومة المغربية فإنها لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء استئراء الحماية الأجنبية والآثار التي ترتبت عليها . فلقد حاولت عبر قنوات سياسية ودبلوماسية الحد منها ولكن دون جدوى . ومن أهم المحاولات المغربية في ذلك الشأن هو التحضير لمؤتمر يمكن من خلاله تنظيم الحماية الأجنبية كما نصت عليه المعاهدات المبرمة بين المغرب والدول الأجنبية المعنية بالأمر . وبالفعل عقد المؤتمر في مدريد سنة ١٨٨٠م ولكن لم يتخذ أي قرارات إيجابية لصالح المغرب ، بل إن ذلك المؤتمر أضفى الشرعية على بعض المطالبات الأجنبية والتي أصبحت امتيازات جديدة زادت من مشاكل المغرب .

أيضا انظر ابن منصور ، ص ١٠٣ - ١٠٧ .

* بصفحه . انظر الوثائق ، الجزء الرابع ، ص ٣٥٥ .

(١٨) رسالة من الأغا الحاج محمد بن قريخة (عامل العرائش) إلى محمد بركاش (نائب السلطان في طنجة) في ٢٨ رمضان ١٢٨٣هـ (٣ فبراير ١٨٦٧م) . نفس المصدر السابق ، ص ٣٥٥ - ٣٥٦ .

(١٩) رسالة السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى محمد بركاش ، ١٦ جمادى الأولى ١٢٨٥هـ (٤ سبتمبر ١٨٦٨م) نفس المصدر السابق ، ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

* عصا في رأسها مخطاف ، نفس المصدر السابق ، ص ٤٠٠ .

(٢٠) رسالة من السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى محمد بركاش ٢٢ صفر ١٢٨٩هـ (١ مايو ١٨٧٢م) ، نفس المصدر السابق ، ص ٤٠٠ - ٤٠١ .

(٢١) **مصطفى بوشعراء** ، الاستيطان والحماية بالمغرب 1280 - 1311 . الجزء الثاني ، الرباط : المطبعة الملكية ، ١٩٨٧ ، ص ٥٨٧ - ٥٨٨ .

لمزيد من المعلومات عن المطالب بشأن الديون التي طالب بها رعايا أو محميون للولايات المتحدة الأمريكية والتي معظمها ديون وهمية . انظر : **T.A.Al-Harithi**, Moroccan Policy Toward The United States: A Study in Moroccan Society Under the Impact of Western Penetration 1830-1912. vol. I Ph.D. Thesis, U.K. Exeter University 1987, p. 186.

* قام بالاحتواء والاستجارة .

** أي لا تؤاخذة .

- (٢٢) رسالة من محمد بركاش إلى أحمد بن الطاهر (عامل الجديدة) ٢٤ ذي الحجة ١٢٧٨هـ (٢٢ يونيو ١٨٦٢م)، الوثائق، الجزء الرابع، ص ٢٢٧ - ٢٢٩ .
- (٢٣) مصطفى بوشعراء . أبعاد الاستيطان الأمريكي بالمغرب أواخر القرن التاسع عشر . بحث غير منشور مقدم لمؤتمر الصداقة المغربية الأمريكية في الولايات المتحدة سنة ١٩٨٦م والذي عقد بمناسبة مرور مائة عام على تلك الصداقة، ص ١٠ .
- * الذخيرة ويقصد بها هنا رصاص البنادق .
- (٢٤) رسالة من السلطان الحسن بن محمد الطريس، ٢٩ ربيع الأول ١٣٠٧هـ / (٢٢ نوفمبر ١٨٨٩م)، ظهائر مولاي الحسن، محفظة ٨، رقم الوثيقة ٢٤، خزانة تطوان : تطوان .
- (٢٥) Mohammed Kenbib "Contrebande d'armes et" "Anarchie" dans le Maroc precolonial 1844-1912" *Revue Dar Al-niaba*. Iere annee, No.4. automne 1984, pp. 8-10.
- (٢٦) رسالة محمد محمد غريط إلى محمد بركاش، ١١ ذي القعدة ١٣٠٥هـ (٢١ يوليو ١٨٨٨م)، رسائل للوزير غريط، محفظة ٢٧، رقم الوثيقة ١٥٩ خزانة تطوان، تطوان .
- * عربة نقل وهي مشتقة من الفرنسية Carrosse
- ** التهريب وهي مشتقة من الفرنسية Contrebande
- للتعريفات السابقة الذكر . انظر المنهل (قاموس فرنسي عربي) .
- *** فضة أو فندة وتعني الفندق بالعربية، للتعريف السابق، انظر الوثائق، الجزء الرابع، ص ٥١٠ .
- (٢٧) رسالة من محمد بن أحمد السلاوي إلى محمد بركاش في ١٨ شوال ١٢٩٧هـ (٣٠ سبتمبر ١٨٨٠م)، نفس المصدر السابق، ص ٥٠٩ - ٥١٠ .
- (٢٨) انظر : الحقوق القانونية في بداية البحث .
- (٢٩) ابن عبود، ص ٧٨ - ٧٩ .
- (٣٠) رسالة من أحمد بن العربي إلى محمد بركاش، ١ ذي الحجة ١٣١٣هـ (١٥ مايو ١٨٩٦م)، رسائل خاصة بالعلاقات المغربية الأمريكية، المحفظة التاسعة، مديرية الوثائق الملكية، الرباط .
- (٣١) رسالة من وليم ريد لويس Walliam R.Lewis إلى محمد الطريس، ٣٠ محرم ١٣٠٧هـ (٢٦ سبتمبر ١٨٨٩م)، نفس المصدر السابق .
- * لقد كان لموقف الدبلوماسيين إلى جانب اليهود الأثر الكبير في ممارسات اليهود للكثير من التجاوزات، انظر : توكي عجلان الحارثي «تغيير وضعيه اليهود في المغرب الأقصى خلال القرن التاسع عشر وموقف الحكومة المغربية منها» بحث تحت النشر في مجلة دراسات تاريخية .
- (٣٢) رسالة من محمد بن إدريس الجاروي إلى محمد بركاش ٢٨ شوال ١٢٩٦هـ (١٥ أكتوبر ١٨٧٩م)، الوثائق، الجزء الرابع، ص ٤٧٩ - ٤٨٠ .
- (٣٣) رسالة من السلطان الحسن ابن محمد إلى محمد بركاش، ٧ رمضان ١٢٩٦هـ (٢٥ أغسطس ١٨٧٩م)، نفس المصدر السابق، ص ٤٦٩ .
- (٣٤) رسالة من السلطان الحسن بن محمد إلى محمد بركاش ٢٠ ربيع الثاني ١٢٩٦هـ (١٦ أبريل ١٨٧٩م)، نفس المصدر السابق، الجزء الخامس، ص ١٩٢ .
- (٣٥) كما هو معروف أن الدول الأوروبية لعبت دورا كبيرا في تفرغ القارة الأفريقية من سكانها العاملين والذين

هَجَرْتهم إلى أمريكا ، ولكنها عادت مرة أخرى ولأسباب اقتصادية واجتماعية وإنسانية على حد قول الأوروبيين وألفت الاتجار بالرق . وكان من أكثر مترعمي ذلك كل من بريطانيا والدنمارك وأسبانيا وفرنسا والبرتغال ، وذلك في العقدين الأولين من القرن التاسع عشر ومع ذلك استمرت تجارة الرقيق حتى أواخر القرن التاسع عشر .

لمزيد من المعلومات : انظر : **عبدالله عبد الرزاق ابراهيم** « الجهود الدولية لإلغاء الرق في إفريقيا »
المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٣٢ (١٩٨٥ م) ، ص ١٩١ - ١٩٧ .

أيضا لم تقتصر جهود بريطانيا على وقف الاتجار بالرقيق خارج إفريقيا ، بل حاولت إلغائه في داخلها ، ومن تلك المحاولات ما قامت به الحكومة البريطانية وجمعية مكافحة الرق في بريطانيا والتي أرسلت خطابا إلى الوزير البريطاني في المغرب جون هاي (John Hay) تطلب منه تقريرا عن الرق في المغرب وهل من الممكن الضغط على الحكومة المغربية لإلغاء الرق في المغرب ورد هاي برسالة مؤرخة في ٣٠ ابريل عام ١٨٨٦ م ، والتي في رأيي تعتبر كشهادة على معاملة المغاربة للرقيق في المغرب حيث قال فيها « ... فيما يتصل بالعبيد في المغرب فهم عموما في حالة من السعادة والرضا ، منهم يعملون أساسا في الخدمات المنزلية بدور المغاربة الأثرياء وعندما يحدث ويتم عتق بعضهم بسبب وفاة سادتهم أو لأي سبب آخر ، فإنهم يفضلون استمرار البقاء مع العائلات التي عاشوا في وسطها . وعادة ما يتم شراء العبيد من النساء ليتحولن إلى محظيات في الحريم ، بيد أن الغالبية من هؤلاء في حالة أفضل وأقل فجورا من آلاف الفتيات في أوروبا اللاتي يبيعهن آبائهن واللاتي يعن أنفسهن أو يسقطن إلى مهاوى الرذيلة ولا يزيد ما يتم استحضاره سنويا من الداخل عما يتراوح بين ثلاثمائة وخمسمائة يشتريهم التجار من نواحي السودان ... » انظر : ب . ج . روجرز ، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام ١٩٠٠ م ، ترجمة يونان لبب رزق . الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٩٨١ م . ص ٢٦٨ .

*
باشدور كلمة عثمانية وأصلها باشا وهي لقب رفيع يقصد بها هنا القنصل الأسباني ، انظر قاموس إلياس العصري (قاموس عربي / انجليزي) إعداد إلياس انطوان وإدوارد إلياس (١٩٨٠) الطبعة الثالثة عشر .
(٣٦) رسالة من السلطان الحسن بن محمد إلى محمد بركاش ، ٧ رمضان ١٢٩٦ هـ (٢٥ أغسطس ١٨٧٩ م) ، الوثائق ، الجزء الرابع ، ص ٤٦٥ .

(٣٧) لقد أشير إلى تلك الحقوق في بداية البحث ولمزيد من المعلومات انظر : **عبد الرحمن ابن زيدان** ، الجزء الخامس ، ص ١٩٤ .

(٣٨) **بالقاسم الحناشي** . الحركات التبشيرية بالمغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . رسالة دكتوراه ، تونس ، الجامعة التونسية ، ١٩٨١ ، ص ٤٤ - ٤٥ .

أيضا لمعرفة الكثير عن أساليب المسيحيين في محاولتهم لتبشير المسلمين انظر : **تركي عجلان الحارثي** :
« البعثات التبشيرية الأمريكية في المغرب الأقصى قبيل الحماية الفرنسية » . المجلة التاريخية المغربية . العدد ٦٣ - ٦٤ ، يوليو ١٩٩١ ، ص ص ٢٧٧ - ٢٨٠ .

(٣٩) **الحناشي** ، ص ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٤٠) لمزيد من المعلومات عن جهود دوفوكو انظر : المصدر السابق ، ص ٩٨ ، ١٠٦ .

(٤١) رسالة من السلطان الحسن بن محمد إلى محمد بركاش ، ٦ رجب ١٢٩٦ هـ (٢٦ يونيو ١٨٧٩ م) ، الوثائق ، الجزء الرابع ، ص ٤٥٧ .

(٤٢) الحارثي ، البعثات التبشيرية في المغرب قبيل الحماية الفرنسية ، ص ٢٨٠ .

(٤٣) رسالة من محمد الطريس إلى فليكس ماثيوز ، ١٦ ذي الحجة ١٣٠٨ هـ (٢٣ يوليو ١٨٩٠ م) ، رسائل خاصة بالعلاقات المغربية الأمريكية ، محفظة رقم ٦ ، مديرية الوثائق الملكية . الرباط .

T.A.Al-Harithi, vol. II. p.443.

(٤٤) كما هو معروف أن هناك الكثير من الآيات التي تحرم الخمر في القرآن الكريم ، وفي السنة النبوية وصفت الخمر بأنها أم الخبائث وأكبر الكبائر ، وقد ورد ذلك في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم والذي رواه ابن عباس بقوله « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الخمر أم الفواحش وأكبر الكبائر من شربها وقع على أمه وعمته وخالته » .

انظر : ماجد أبو رخيي : الأثرية وأحكامها في الشريعة الإسلامية « المسكرات والخدرات » عمان : المطبعة التعاونية ، ١٩٨٠ ، ص ١٠١ .

(٤٥) رسالة من السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى محمد بركاش ، ٢٧ محرم ١٣٩٧ هـ (٢٥ يوليو ١٨٦٢) ، الوثائق ، الجزء الرابع ، ص ٢٣١ .

(٤٦) رسالة من روبرت ستوكر إلى محمد الطريس ، ٢١ فبراير ١٨٩٠ م (٢١ جمادى الآخرة ١٣٠٨ هـ) ، رسائل بين المغرب والولايات المتحدة ، محفظة ٥٣ ، رقم الوثيقة ١٤٢ ، خزانة تطوان ، تطوان .

(٤٧) رسالة من السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى محمد بركاش ، ١٥ محرم ١٢٨٥ هـ (٨ مايو ١٨٦٨ م) ، الوثائق ، الجزء الرابع ، ص ٣٧١ .

* تعنى الخنازير في اللهجة المغربية .

** الأجنة يقصد بها الجنان أو الحداث ، أما البحائر فهي الأراضي التي تزرع فيها الفواكه والخضروات .

*** الأروى تعنى الحظيرة .

للتعريفات السابقة انظر الوثائق ، الجزء الرابع ، ص ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٤٨) رسالة من السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى محمد بركاش ، ٢٦ شوال ١٢٧٩ هـ (١٦ ابريل ١٨٦٣ م) ، نفس المصدر ، نفس الصفحات .

أيضا هناك بعض الرسائل التي توضح أضرار تربية الخنازير في المغرب والتي وردت من عمال المدن إلى نائب السلطان في طنجة ، لمزيد من المعلومات انظر الرسالة الموجهة من عامل تطوان عبد القادر اشعاش إلى محمد بركاش في ٢٩ ذي الحجة ١٢٧٩ هـ (٧ يونيو ١٨٦٣ م) ، نفس المصدر السابق ، ص ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

* منستر Minister كلمة انجليزية تعنى الوزير ، انظر معجم اكسفورد الوجيز ، وفي رأي أنها تعني السفير فوق العادة . انظر المورد قاموس انجليزي / عربي ، إعداد منير البعلبكي (١٩٨٢) الطبعة السادسة عشر .

(٤٩) للميت حرمة داخل قبره وهناك الكثير من الأحاديث التي تحذر بل تحرم نبش القبور أو كسر عظام الأموات ، فمن الأحاديث التي تحذر من الاقتراب من قبور الأموات حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن الرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال « لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر » .

انظر : الأمين الحاج محمد أحمد ، أحكام الجنائز . جدة : مكتبة ومطابع المطبوعات الحديثة ، د . ت . ، ص ٦٤ .

في - حديث آخر عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال فيه « إن كسر عظم المؤمن ميتا مثل كسره حيا » أخرجه ابن داود وابن ماجه وغيرهم . انظر : محمد ناصر الألباني . أحكام الجنائز وبدعها ، المكتب الإسلامي ، د . ت . ، ص ٢٣٣ .

أبضا هناك مقالة طريفة تتحدث عن استغلال عظام المسلمين في تصفية السكر ليس في المغرب فقط ، بل في الجزائر حيث أخذ بعض الأجانب بالاتجار في ذلك منذ أن وطأت أقدام المستعمرين أرض الجزائر ، لمزيد من المعلومات : انظر مرسال امرى ، « استغلال عظام المسلمين في تصفية السكر » ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد الأول ، (يناير ١٩٧٤) ، ص ص ٩ - ١١ .

(٥٠) رسالة من مجهول ويبدو أنه نائب السلطان في طنجه محمد الطريس إلى ولیم ريد لويس W. Read Lewis ، ٥ رمضان ١٣٠٥ هـ (١٧ مايو ١٨٨٨ م) ، رسائل خاصة بالعلاقات المغربية الأمريكية ، المحفظة الرابعة ، مديرية الوثائق الملكية ، الرباط .

(٥١) كان هناك الكثير من المقاهي المنتشرة في المدن المغربية وخاصة الساحلية منها وبالذات في مدينة طنجة ، فلقد كان هناك أكثر من ٥٧ مقهى في سنة ١٨٨٤م وكان أكثر العاملين في تلك المقاهي من الأسبان والبرتغاليين ، وهؤلاء عادة ما يقومون ببيع الخمر فيها ، انظر ، مصطفى بوشعراء ، الاستيطان والحماية بالمغرب ، الجزء الأول ، ١٤٠٧هـ ، ص ٢٩٥ .

(٥٢) رسالة من الحاج على بن محمد (والي اصيله) إلى محمد بركاش ٢٥ رمضان ١٢٨٣ هـ (٣١ يناير ١٨٦٧ م) ، الوثائق ، الجزء الرابع ، ص ص ٣٥٨ - ٣٥٩ .

* كلمة لاثنية تعني مكان بيع الخمر ، وتكتب بالفرنسية Taverne ، انظر المنهل (قاموس فرنسي عربي) .

** يعنى الإسلامي وهو الرجل من أهل الكتاب والذي دخل في الإسلام .

للتعريفين السابقين انظر ، الوثائق ، الجزء الرابع ، ص ٤١١ .

(٥٣) رسالة من عبد السلام السويسي عامل الرباط إلى محمد بركاش ، ٥ جمادى الثانية ١٢٩٠ هـ (٣١ يوليو ١٨٧٣ م) ، المصادر السابق ، ص ص ٤١١ - ٤١٤ .

(٥٤) لقد اشتملت المعاهدة التجارية التي عقدت بين المغرب وأسبانيا على أربعة وستين شرطا استطاع الأسبان من خلالها الحصول على الكثير من الامتيازات سواء كانت إعفاءات ضريبية أو تسويق أو تسهيلات أو غيرها ، لمزيد من المعلومات ، انظر عبد الرحمن بن زيدان ، الجزء الثالث ، ص ص ٤٩٠ - ٥١٧ .

(٥٥) نفس المصدر ، ص ص ٥١١ - ٥١٣ .

(٥٦) رسالة من محمد بركاش إلى السلطان محمد بن عبد الرحمن ، ٨ ربيع الثاني ١٢٧٩ هـ (٣ اكتوبر ١٨٦٢ م) ، الوثائق ، الجزء الرابع ، ص ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٥٧) للمثال على المعاهدات التي نصت على أخذ السلعة نقدا المعاهدة المغربية الإنجليزية سنة ١٨٥٦م ، حيث ورد فيها مانصه « السلع التي ترد على يد التجار منهم (أي الإنجليز) لا يؤدوا عنها أكثر من عشرة في المائة على تقويمها بالمال ... » ، انظر : ابن زيدان ، الجزء الخامس ، ص ١٨٩ .

أيضا المعاهدات المغربية الأسبانية ١٨٦١م ذكر فيها ما نصه « .. أن أعشار السلعة الداخلة لمراسى إيلاته

على بر رعية الصنبيول (الأسبان) لا يؤدوا عليها أكثر من عشرة في المائة على تقويمها بالمال ... » انظر : ابن زيدان ، الجزء الثالث ، ص ٥١١ .

(٥٨) بو شعراء ، الاستيطان ، الجزء الأول ، ص ٢٨٨ .

(٥٩) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص ص ٥٦٠ - ٥٦٥ .

جلال يحيى ، المغرب الكبير : العصور الحديثة وهجوم الاستعمار ، بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨١ ، ص ٤١٨ .

(٦٠) ابن عيود ، ٧٦ .

* لم أقف على معنى لكلمة تقاعد في القاموس المحيط ولكنها يبدو أنها تعنى هنا عدم دفع الكراء .

(٦١) من بين تلك التهم الأخرى يبيع للحمايات وفتح للرسائل التي تصل من الوزير المغربي في طنجة إلى الحكومة بدون حق .

هذه المعلومات وردت في رسالة من ديفيد بيرك David Burke إلى وزير الخارجية الأمريكية (دون ذكر الاسم) ٨ يوليو ١٩٨٦م (٢٦ محرم ١٣١٤هـ) مجموعة ٥٩ ، رسائل خاصة بالقناصل الأمريكيين في طنجة ، فيلم رقم ٢١ ، الأرشيف القومي ، واشنطن .

ولقد ورد في الرسالة ما نصه على لسان ديفيد بيرك " ... a letter from the Moorish Minister of foreign affairs alleging that Cobb was engaged in selling protection certificates at from \$400 to \$600 each and that he owed that government of morocco a large sum of money for the rent of a house. Cobb was also accused of opening letters addressed by the minister to the governors ... "

(٦٢) رسالة من السلطان الحسن بن محمد إلى محمد بركاش ، ٣ شعبان ١٢٩٤هـ (١٣ أغسطس ١٨٧٧م) ، الوثائق ، الجزء الرابع ، ص ٤٢٩ .

* سكة أسبانية لم تكن رائجة بأسبانيا ومنوع تداولها لمزيد من المعلومات انظر : بو شعراء ، الاستيطان ، الجزء الأول ، ص ٢١٨ .

(٦٣) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٦٤) وثيقة سبق الاقتباس منها ، انظر هامش رقم ٤٧ .

(٦٥) رسالة من عمارة بن عبد الصادق البخاري إلى محمد بركاش ، ٢٠ جمادى الثانية ، ١٢٩٦هـ (٢٤ مايو ١٨٧٩م) ، الوثائق ، الجزء الخامس ، ص ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

* تعني القطيع أو السرب من البقر والغزلان والخننازير ونحوها .

** البنادق المملوءة بالرصاص .

للتعريفات السابقة ، انظر الوثائق ، الجزء الرابع ، ص ٢٥٧ .

(٦٦) رسالة من عبد القادر أشعاش إلى محمد بركاش ، ٢٩ ذي الحجة ١٢٧٩هـ (٧ يونيو ١٨٦٢م) ، نفس المصدر السابق ، ص ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٦٧) رسالة من السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى عبد القادر أشعاش ، ١٥ جمادى الأولى ١٢٨٠هـ (٢٩ أكتوبر ١٨٦٣م) وردت تلك الرسالة في : محمد دواد ، تاريخ تطوان ، المجلد السادس ، تطوان : المطبعة المهدية ، ١٩٧٠ ، ص ٥٩ .

(٦٨) لم أقف على شرط في المعاهدة الأسبانية المغربية والتي عقدت سنة ١٨٦١م تحول الأسبان استغلال غابات المغرب أو حتى الإشارة إلى ذلك من قريب أو بعيد ، وللاطلاع على تلك المعاهدة انظر : ابن زيدان ، الجزء الثالث ، ص ص ٤٩٠ - ٥١٧ .

* جمع غابة وهي من اللهجات المغربية ، انظر الوثائق ، الجزء الرابع ، ص ٢٥٢ .
(٦٩) رسالة من السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى محمد بركاش ٢٤ ذي الحجة ١٢٧٩هـ (٢ يونيو ١٨٦٣م) ، نفس المصدر السابق ، ونفس الصفحة .

المراجع

أولا : المراجع العربية

إبراهيم ، عبد الله عبد الرزاق ، « الجهود الدولية لأبعاد الرق في افريقيا » ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٣٢ (١٩٨٥) ، ص ص ١٨١ - ٢٢٠ .

أحمد ، الأمين الحاج محمد ، أحكام الجنائز ، جدة ، مكتبة ومطابع المطبوعات الحديثة ، د . ت .
الألباني ، محمد ناصر ، أحكام الجنائز وبدعها . بدون مكان ، المكتب الإسلامي ، د . ت .
اللياس ، القاموس العصري ، قاموس عربي - انجليزي ، إعداد اللياس انطوان وإدوارد الياس ، الطبعة الثالثة عشر ، ١٩٨٠ .

امري ، مرسل ، « استغلال عظام المسلمين في تصفية السكر » ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد الأول (يناير ١٩٧٤) ، ص ص ٩ - ١١ .

بوشعراء ، مصطفى . الاستيطان والحماية بالمغرب . (جزاء) الرباط ، المطبعة الملكية ، ١٤٠٧هـ .
الحارثي ، تركي عجلان ، « البعثات التبشيرية الأمريكية في المغرب الأقصى قبل الحماية الفرنسية » المجلة التاريخية المغاربية العدد ٦٣ - ٦٤ (يوليو ١٩٩١) ، ص ص ٢٦٩ - ٢٨٩ .

الحارثي ، تركي عجلان ، « تغيير وضعية اليهود في المغرب الأقصى خلال القرن التاسع عشر وموقف الحكومة المغربية منها » . بحث تحت النشر في مجلة دراسات تاريخية .

الحناشي ، بالقاسم ، « الحركات التبشيرية بالمغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر » . رسالة دكتوراه ، تونس ، الجامعة التونسية ، ١٩٨١ .

داود ، محمد ، تاريخ تطوان ، ٨ أجزاء ، تطوان ، المطبعة المهدية ومعهد مولاي الحسن ، ١٩٥٩ - ١٩٧٩ .
أبو رحية ، ماجد ، الأشربة وأحكامها في الشريعة الإسلامية « المسكرات والمخدرات » . عمان ، المطبعة التعاونية ، ١٩٨٠م .

رسائل بين المغرب والولايات المتحدة ، محفظة ٥٣ ، خزنة تطوان ، تطوان .
رسائل خاصة بالعلاقات المغربية الأمريكية ، ١٤٠ محفظة ، مديرية الوثائق الملكية ، الرباط .
رسائل خاصة بالعلاقات الأمريكية في طنجة ١٧٩٧ - ١٩٠٦م ، ٢٧ فيلم ، الأرشيف القومي الأمريكي ، واشنطن .

- روجز ، ب . ج ، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام ١٩٠٠ م ، ترجمة يونان لبيب رزق ، الدار البيضاء ، دار الثقافة ، ١٩٨١ .
- ابن زيدان ، عبد الرحمن ، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس ، ٥ أجزاء ، الرباط ، المطبعة الوطنية ، ١٩٣٠ - ١٩٣٣ م .
- ابن عبود ، محمد أحمد ، مركز الأجانب في مراكش : دراسة قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله ، الطبعة الثانية ، تطوان ، مطبعة الشيوخ ، ١٩٨٠ م .
- العقاد ، صلاح ، المغرب العربي : دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة ، الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى . القاهرة ، مكتبة الانجلو ، د . ت .
- القاموس المحيط ، قاموس عربي - عربي ، إعداد الفيروز ابادي ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ .
- ابن منصور ، عبد الوهاب ، الوثائق ، ٦ مجلدات ، الرباط ، المطبعة الملكية ، ١٩٧٦ - ١٩٨٧ م .
- ابن منصور ، عبد الوهاب ، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠ ، الرباط ، المطبعة الملكية ، ١٩٨٥ .
- المنهل ، قاموس فرنسي - عربي ، إعداد سهيل ادريس و جبور عبد النور ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٠ .
- المورد ، قاموس انجليزي - عربي ، إعداد منير البعلبكي ، الطبعة السادسة عشر ، ١٩٨٢ .
- يحي ، جلال ، المغرب الكبير : العصور الحديثة وهجوم الاستعمار ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ م .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Al-Harithi, T.A.**, Moroccan Policy Towards the United States: A Study in Moroccan Society Under the Impact of Western Penetration 1830-1912. **Vol. II**, Ph.D. Tesis, U.K., Exeter University, 1987.
- Bowie, Leland Lewis**, The Portege System in Morocco 1880-1904. Ph.D. Thesis, U.S., The University of Michigan, 1970.
- Kenbib, Mohammed**, Contrebande d'arms et "Anarchie" dans le Maroc precolonial 1844-1912, *Revue Dar Al-Niaba*, lere annee, **No. 4**, automme 1984, pp. 8-13.

Examples of Foreign Encroachments in Morocco During the Second Half of the Nineteenth Century

TURKI AJLAN AL-HARITHI

*Assistant Professor, Department of History, Faculty of Arts
and Humanities, King Abdulaziz University,
Jeddah, Saudi Arabia*

ABSTRACT. This research is an attempt to identify foreign encroachments and their historical background in Morocco during the second half of the nineteenth century. This can be traced back to the treaties concluded between Morocco and some European countries in the seventeenth and eighteenth centuries. These treaties guaranteed security, economic and religious rights of foreigners.

As a result of nineteenth century international competition, colonial expansion, and military pressure, some European countries began to impose other treaties which acquire more economic, legal and juridical privileges for Europeans. These privileges started an era of foreign domination of Morocco. The European diplomats and nationals conducted themselves as if they were superior of Moroccan government and citizens. This manifested itself in some illegal practices or "encroachments" including political, legal, juridical, religious, social, economical and security aspects.

These encroachments were aggravated by competition among foreigners in Morocco, and their interpretation of the treaties articles according to their wishes and interests without taking others into their consideration.

Surely those encroachments have their apparent and dangerous impact on Moroccan society and finally lead Morocco to be a victim of so called French "protection".